الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز قُطري 2016

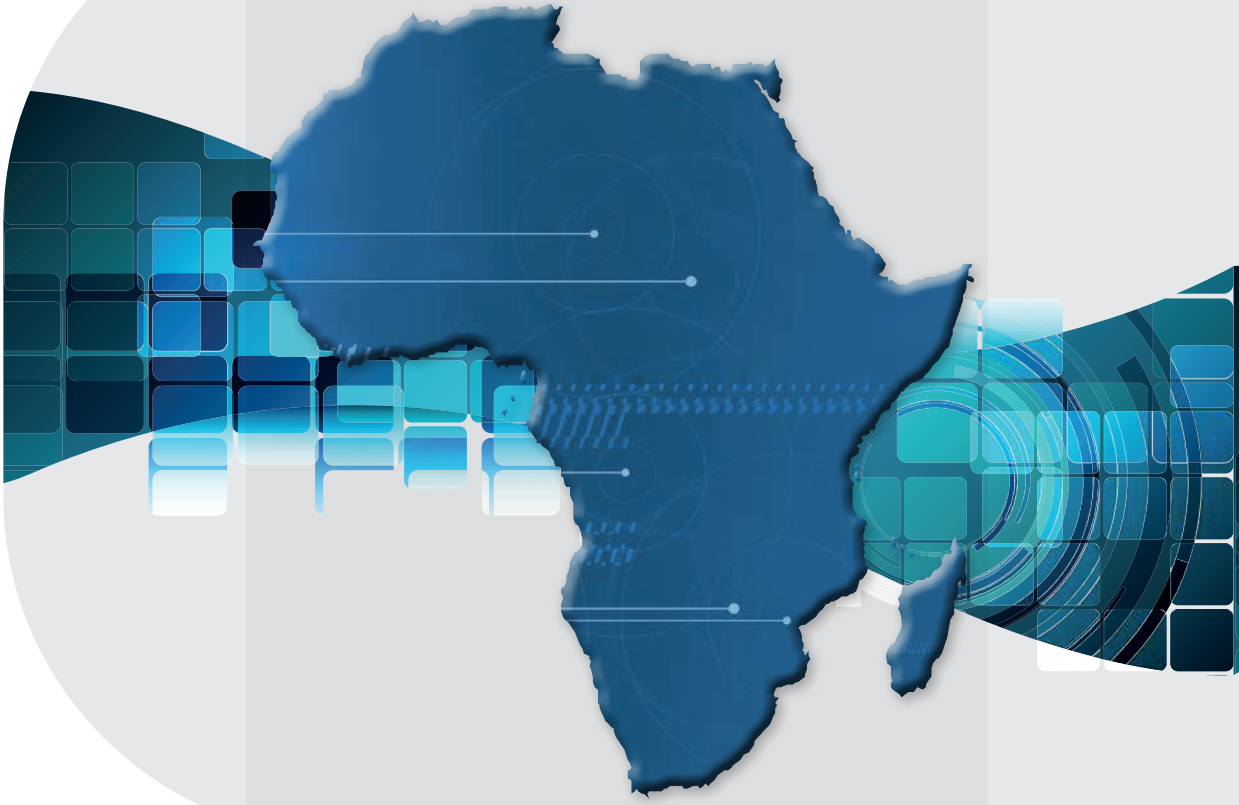

تونس

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز قُطري 2016

تونس

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

طلب هذه الوثيقة
لطلب نُسخ من الموجز القطري لموريتانيا يُرجى الاتصال بالجهة التالية:
Publications Section
Economic Commission for Africa
P.O. Box 3001
Addis Ababa, Ethiopia

Tel. : +251 11 544-9900
Fax : +251 11 551-4416
E-mail : ecainfo@uneca.org
Web : www.uneca.org

ولتنزيل نسخة إلكترونية مجاناً من منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يرجى الدخول إلى الموقع التالي:
www.uneca.org/publications

United Nations 2017 ©
Addis Ababa, Ethiopia
All rights reserved
First printing: March 2017

ISBN : 978-99944-70-25-9

ويجوز الاقتباس من هذا المنشور وإعادة طبعه مجاناً. ويتعين إشعار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بذلك وموافاتها بنسخة من هذا المنشور.

ملاحظة
لا تشكل التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة وطريقة عرض محتواها بأي حال من الأحوال تعبيرا عن رأي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو بشأن سلطاتها أو ترسيم حدودها أو امتدادها أو نظامها الاقتصادي أو مستوى تنميتها. ولا تُستخدم العبارات من قبيل « متقدم النمو» أو «صناعي» أو «نام» إلا للأغراض الإحصائية، ولا تنطوي بالضرورة على إصدار حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة معينة في عملية التنمية.

المحتويات

شكر وعرفان ..... د

نبذة عن تونس ..... هـ

1. لمحة عامة 1

2. السياق الوطني ودون الإقليمي 3

3. الأداء الاقتصادي 7

1.3. النمو الاقتصادي 7

2.3. السياسة المالية 10

3.3. السياسة النقدية 11

4.3. الحساب الجاري 12

5.3. حساب رأس المال والحساب المالي 15

4. التنمية الاجتماعية 17

1.4. النمو الديمغرافي 17

2.4. الفقر والعمالة 18

3.4. الصحة 23

4.4. التعليم 25

5.4. تقييم المساواة بين الجنسين في تونس 26

5. التحديات الرئيسية: النهوض بقطاع السياحة في تونس 29

1.5. الوضع الحالي للسياحة في تونس 29

2.5. تونس في المحيط السياحي المتوسطي 31

3.5. السياحة: كمصدر تحول هيكلي في تونس 34

4.5. نحو تجديد سياحي يفضي إلى التحول: ضرورة العمل طويل المدى 37

6. الموجز القطري لتونس: تقييم جودة البيانات الوطنية 39

المراجع 41

شكر وعرفان

يكمن الهدف من سلسلة الموجزات القطرية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنتاج ونشر تحليلات وتوصيات في مجال السياسات العامة لكل بلد وكل منطقة دون إقليمية بغرض تحقيق تحول اقتصادي من شأنه تعزيز النمو المطّرد والتنمية الاجتماعية المستدامة، وتوطيد التكامل الإقليمي، وتيسير التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية. والموجزات القطرية هي نتاج لتعاون المكاتب دون الإقليمية مع المركز الأفريقي للإحصاءات في اللجنة الاقتصادية، فضلا عن المساهمات التي قدمتها شُعب سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وسياسات التنمية الاجتماعية.

وقد قام بإعداد الموجز القطري لتونس المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية وقسم المبادرات دون الإقليمية، بتنسيق من رئيس شعبة المبادرات دون الإقليمية، أتشوزياس غباغيدي. وساهم في الموجز القطري كل من السادة عمر عبد الرحمن، رئيس مركز البيانات بالإنابة، وإيزيدور كاهوي، المختص في الإحصاءات، ومحمد مُصدّق، مساعد باحث رئيسي.

وجرى إعداد الموجزات القطرية بتنسيق عام وتوجيه من السيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولة عن نشر المعرفة.

وقدّم فريق المراجعة الداخلية الذي أنشأه قسم الجودة التشغيلية التابع للجنة الاقتصادية تعليقات ومساهمات قيّمة.

كما نتقدم بالشكر للأستاذ رفيق بوكلية، الخبير الاستشاري الخارجي، على دقة ملاحظاته.

ولا بد في الختام من تنويه خاص بقسم المنشورات في اللجنة الاقتصادية على تحرير هذا الموجز القطري وترجمته وتصميمه البياني وطباعته.

نبذة عن تونس

معلومات عامة		الترتيب	
المنطقة دون الإقليمية	شمال أفريقيا	دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	96/188 (2014)
اللغات الرسمية	العربية	دليل الفوارق بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	48/155 (2014)
العملة	الدينار التونسي	دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا (مؤسسة مو إبراهيم)	8/54 (2014)
العاصمة	تونس	مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي)	74/189 (2016)
العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية	تجمع الساحل والصحراء - اتحاد المغرب العربي	مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية)	76/168 (2015)

النمو الاقتصادي

بلغ معدل النمو 0.8 في المائة نتيجة المردود الجيد لقطاع زيت الزيتون الذي سمح إنتاجه الاستثنائي بتعويض تراجع مساهمة السياحة.

سياسة الميزانية وسياسة المديونية

تراجع العجز إلى 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 مقابل 5 في المائة في عام 2014. وساهم تراجع أسعار النفط في السوق في تسهيل المحافظة على العجز في هذا المستوى رغم استمرار الضغوط الاجتماعية.

التضخم والسياسة النقدية

رافق النمو الاقتصادي الضعيف لعام 2015 استقرارٌ في التضخم في حدود 4.9 في المائة وهو المستوى المسجل في عام 2014. كما ساهم تراجع الأسعار العالمية، بنسبة كبيرة، في تراجع التضخم.

الحساب الجاري والأداء التجاري

تحسّن رصيد الحساب التجاري عموما خلال عام 2015، حيث انتقل من ناقص 27.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى ناقص 20 في المائة. ونتج هذا التحسن عن تراجع العجز في الميزان التجاري (ناقص 13.5في المائة في عام 2014 وناقص 11في المائة في عام 2015) وتراجع مدفوعات الصناديق (ناقص 4.8 في المائة في عام 2014 مقابل ناقص 3.8 في المائة في عام 2015) وكذا زيادة التحويلات الجارية (من 2.2 في المائة إلى 3.8 في المائة، على التوالي).

الاستثمار المباشر الأجنبي

ارتفعت تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية الواردة بنسبة 8.8 في المائة في عام 2015 لتصل إلى 2 مليار دينار تونسي تقريبا، وهو ما يمثل 19.5 في المائة من إجمالي التمويلات الخارجية على المديين المتوسط والطويل.

ديناميةالسكان

يُقدّر عدد السكان في تونس بحوالي 11 مليون نسمة (الشكل 11) حيث تضاعف بين عامي 1996 و2015 من 4.5 إلى 10.9 ملايين نسمة.

الفقر

خفضت تونس معدل الفقر النسبي إلى النصف خلال الفترة بين عامي 2000 و2015، إذ انتقل من 25.4 في المائة إلى 15.2 في المائة. وفي نفس الفترة، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2.1 في المائة في عام 2000 إلى 0.75 في المائة عام 2015.

العمالة

لا يزال معدل البطالة في تونس مرتفعا من الناحية الهيكلية، حيث بلغ 15.2 في المائة عام 2015.

الصحة

لقد كان التقدم المحرز في مجال صحة الأطفال والأمهات تقدما كبيرا حيث انتقلت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 177 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1970 إلى 51 حالة وفاة في عام 1990 و15 حالة وفاة في عام 2015.

التعليم

لعل أحد أهم الانجازات التي حققها البلد كانت في مجال التعليم، لاسيما التحاق الأطفال بالمدارس، فقد سجلت تونس تحسنا محسوسا في صافي معدل الالتحاق بالمدارس في الطور الابتدائي بلغ 99 في المائة. وبالتالي، فإنها قد بلغت، أو بالأحرى تجاوزت الحد الأدنى المستهدف أي 95 في المائة الذي كان المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس لعام 2015.

تقييم المساواة بين الجنسين

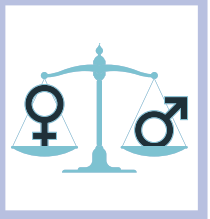

تشير الإحصاءات في تونس إلى تكافؤ بين الجنسين في مجالي التعليم والعمالة خارج القطاع الزراعي. ويدل معدل التسجيل في التعليم الثانوي ومعدل معرفة الكتابة والقراءة للبالغين بين 24-15 سنة على تكافؤ مثالي (10) بين الرجال والنساء. كما يدل المعدل الإجمالي للتسجيل في التعليم الجامعي أن النساء قد تجاوزن الرجال، بما أن 60.7 في المائة من الطلبة الجامعيين هم من النساء في حين لا يمثل الرجال سوى 39.3 في المائة. وتحصل البلد على درجة 15 في مجال التكافؤ في التعليم الجامعي.

1

لمحة عامة

يعاني الاقتصاد التونسي بشدة من تبعات عودة الإرهاب على السياحة التي تعتبر قطاعا حيويا بالنسبة للبلد، فضلا عن ضعف الطلب الخارجي، لاسيما الأوروبي منه الذي يبقى انتعاشه هشا وتعثر تسوية الأزمة الليبية وكذا التوترات الاجتماعية الداخلية في عدة قطاعات. وقد بلغ النمو الاقتصادي معدل 0.8 في المائة في عام 2015 مقابل 2.3 في المائة في عام 2014. وكان من الممكن أن يكون المعدل سلبيا لولا الأداء الاستثنائي للقطاع الزراعي المدعوم أيضا بالمحصول الاستثنائي للزيتون.

وقد تم احتواء التضخم في مستوى 4.9 في المائة نهاية عام 2015. أما فيما يخص ميزان المدفوعات، فقد تقلص العجز التجاري من عام لآخر مساهما بذلك في خفض عجز ميزان المدفوعات الجارية إلى 8.8 في المائة في نهاية نفس العام. وتراجع عجز الميزانية أيضا في عام 2015 بفضل انخفاض أعباء التعويض الذي ساهم فيه تراجع الأسعار العالمية للمواد الهيدروكربونية.

وتبقى البطالة، بمعدل إجمالي بلغ 15.2 في المائة في عام 2015، في مستوى عال، لا سيما لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث بلغ معدلها 19.4 في المائة في عام 2015.

وفي محيط دولي وإقليمي غير ملائم على العموم، يعاني قطاع السياحة من صعوبة حشد الوافدين. إذ تم تسجيل تراجع كبير في تدفق الوافدين من أوروبا في عام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة. ولم تُمكّن عودة السياح الروس من التعويض الكلي لهذا التراجع. وبالتالي ساهم القطاع بنسبة ضعيفة في النمو على عكس العادات المكتسبة خلال الأعوام الأخيرة. ومع ذلك تخفي هذه الصعوبات الظرفية مشاكل ذات طابع هيكلي يقترح هذا الموجز القُطري تحديدها، كما سيتم التطرق إليها بتفصيل في الجزء ما قبل الأخير من نص الموجز. ويوصي الموجز القطري السلطات التونسية بأن تولي القطاع السياحي بالخصوص عناية خاصة في خطتها الخاصة بإصلاح هذا القطاع الذي استفاد مسبقا من دعم مؤكد في الماضي، وذلك بهدف تمكينه من توفير مفاتيح النجاح في المستقبل.

2

السياق الوطني ودون الإقليمي

على غرار البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية بشمال أفريقيا، يرتبط النشاط الاقتصادي في تونس بالسياق الاقتصادي العالمي بصفة عامة وبالصحة الجيدة للاقتصاد الأوروبي بصفة خاصة. لكن، منذ عام 2014، يحاول الاقتصاد العالمي دعم الانتعاش بطيء الوتيرةِ المدفوع من البلدان الناشئة وغير المدعوم من البلدان الصناعية، وبالتالي نشهد تراجعا في نمو البلدان الناشئة بما فيها الصين، الشريك الاقتصادي الثاني للبلد بعد أوروبا. وأدت هذه الحالة إلى استمرار تراجع أسعار المواد الأولية الأساسية، بما فيها تلك التي تُصدرها القارة الأفريقية بصفة عامة وشمال أفريقيا بصفة خاصة على غرار النفط الذي يعد مكونا هاما في الواردات التونسية. وبالتالي، أدى هبوط أسعار النفط بنسبة 31.8 في المائة بين كانون الثاني/يناير 2015 وكانون الثاني/ يناير 2016،[1] إلى تبعات، منها تخفيف الآثار السلبية على الناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن التراجع الكبير في الأنشطة السياحية عقب الهجمات العنيفة التي كان البلد ضحية لها.

وترك انتعاش النمو نتيجة عودة الاستقرار السياسي للبلد في عام 2012 مكانه لانخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 2.3 في المائة في عام 2014 إلى 0.8 في المائة في عام 2015. ومن المنتظر ألا يستمر هذا التراجع، حسب مختلف التوقعات (لاسيما تلك الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التي تنبأت بنسبة نمو قدرها 1.8 في المائة في عام 2016. وتستند السيناريوهات المتوقعة إلى انتعاش إنتاج الفوسفات وتراجع التهديدات الأمنية والتوترات الاجتماعية التي ميزت الجزء الأكبر لعام 2015 وبداية عام 2016.

الشكل 1 : معدل النمو في كل من تونس وشمال أفريقيا وأفريقيا (بالنسبة المئوية)

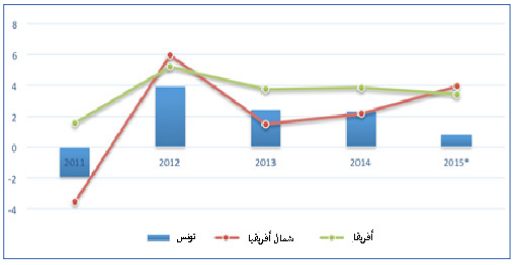

* تقديرات

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء *(2016)* "نمو أفريقيا"، شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

وتعد تونس فاعلا أساسيا في منطقة شمال أفريقيا بفضل موقعها الجغرافي والاستراتيجي إلى جانب العلاقات التجارية والسياسية التي تربطها بشمال أفريقيا وجنوب القارة. وتقع تونس، بما أنها

1 سعر البرنت حسب قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

تتقاسم حوالي 500 كلم من الحدود مع جارتها ليبيا، في قلب التحديات الأمنية لأفريقيا منذ عام 2012. وبالتالي، فقد شهدت، منذ سقوط النظام السابق في ليبيا، تدفقا غير مسبوق للمواطنين الليبيين الذين يبقى عددهم الحقيقي محل جدل.

الإطار *1* : مؤشر التكامل الإقليمي: تونس

الترتيب العام: المرتبة الثانية في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: *0.54*). البلد الأفضل أداءً هو المغرب (الدرجة: *0.58*)، الجزائر في المرتبة الثالثة (الدرجة: *0.48*)، ليبيا في المرتبة الرابعة (الدرجة: *0.39*)، موريتانيا في المرتبة الخامسة (الدرجة: *0.31*). والمرتبة الثامنة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: *0.47*).

حرية تنقل الأفراد – المرتبة الثالثة في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0.57). والمرتبة الخامسة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.61)	التكامل التجاري – المرتبة الأولى في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0.97). البلد الأفضل أداءً هو تونس (الدرجة 0.97). والمرتبة الثالثة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.67)	التكامل الانتاجي – المرتبة الأولى في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0.29). البلد الأفضل أداءً هو تونس (الدرجة 0.68). والمرتبة السابعة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.38)	الهياكل الأساسية – المرتبة الخامسة في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0.29). البلد الأفضل أداءً هو المغرب (الدرجة: 0.67). والمرتبة الحادية عشرة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.29)	التكامل المالي وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي –المرتبة الثانية في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0.21). البلد الأفضل أداءً هو المغرب (الدرجة: 0.5). والمرتبة الرابعة عشرة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.43)

تُصنف تونس ضمن المستويات المعتدلة إلى الضعيفة بين بلدان اتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء فيما يتعلق بالدليل العام للتكامل الاقليمي، إذ جاءت في المرتبتين الثانية بالنسبة للأول والثامنة بالنسبة للثاني.

حرية تنقل الأفراد :

درجة من متوسطة إلى ضعيفة (المرتبة الثالثة في اتحاد المغرب العربي والمرتبة الخامسة في تجمع الساحل والصحراء). وصادقت تونس على معاهدات اتحاد المغرب العربي وتجمع الساحل والصحراء المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص وحق الاستقرار وحرية تنقل العمال. وعليه، يستطيع 75 في المائة من مواطني البلدان الأعضاء في الاتحاد و46 في المائة من مواطني البلدان الأعضاء في التجمع الدخول إلى التراب التونسي دون تأشيرة.

التكامل التجاري :

درجة حسنة (المرتبة الأولى في اتحاد المغرب العربي والمرتبة الثالثة في تجمع الساحل والصحراء). تطبق تونس متوسط تعريفة جمركية يبلغ حوالي 0.01 في المائة على الواردات من

الاتحاد (حسب بيانات عام 2014). ويتعلق الأمر بأدنى تعريفة جمركية مطبقة على الاستيراد في الاتحاد. وبين عامي 2010 و2013، مثّلت إجمالا واردات تونس من بلدان جماعة شرق أفريقيا 4.2، ومن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الإفريقي 4.3، ومن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية 3.7، من الناتج المحلي الإجمالي لتونس. ومن جهة أخرى، وبتاريخ جمع بيانات الدليل المذكور (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، بلغ معدل صادرات تونس في الفترة ذاتها نحو بلدان جماعة شرق أفريقيا 2.1، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الإفريقي 3.6، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية 1.6.

التكامل الانتاجي :

درجة متوسطة (المرتبة الأولى في اتحاد المغرب العربي والمرتبة السابعة في تجمع الساحل والصحراء). تبدو تونس قوية في مجال الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية، بما أن تجارتها متكاملة مع شركائها. فبين عامي 2010 و2013، حققت تونس، حسب دليل التكامل التجاري الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 0.40 مقارنة بباقي بلدان الاتحاد المغرب العربي. ويدل هذا الأمر على وجود ترابط كبير بين هيكل صادراتها وهيكل واردات الاتحاد والتجمع. وبلغت حصة المنتجات شبه المصنعة التونسية من واردات الاتحاد، 4.5 عام 2010 و22.6 عام 2013. أما حصة المنتجات شبه المصنعة التونسية من صادرات الاتحاد والتجمع فقد بلغت 26 و29 في المائة.

الهياكل الأساسية :

درجة من متوسطة إلى ضعيفة (المرتبة الخامسة في اتحاد المغرب العربي والمرتبة الحادية عشرة في تجمع الساحل والصحراء). تحتل تونس المرتبة الخامسة في الاتحاد بالنسبة لمتوسط أدائها حسب مؤشر تنمية الهياكل الأساسية الخاص بمصرف التنمية الأفريقي بين عامي 2010 و2012. وتعتبر حوالي 23 في المائة من الرحلات الجوية الدولية باتجاه تونس والقادمة منها رحلات داخل حدود الاتحاد أو التجمع. ويُعد سعر خدمة التجوال للهاتف النقال بين الدول الأفريقية إلى حد ما منخفضا في تونس التي تملك أدنى معدل لخدمة التجوال في بلدان الاتحاد.

التكامل المالي وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي :

درجة من متوسطة إلى ضعيفة (المرتبة الثانية في اتحاد المغرب العربي والمرتبة الرابعة عشرة في تجمع الساحل والصحراء). يعد معدل التضخم لعام 2015 في تونس الأعلى نسبيا بين بلدان الاتحاد حيث بلغ حوالي 5.8 في المائة. واحتل البلد المرتبة الحادية عشرة بين بلدان التجمع **بأعلى معدل للتضخم**.

وبشكل عام، يتأرجح أداء تونس فيما يتعلق بالتكامل بين المتوسط والضعيف، حيث حصلت على أفضل درجة في مجال التكامل التجاري، في حين كانت درجتها من متوسطة إلى ضعيفة في مجالات التكامل الانتاجي والهياكل الأساسية والتكامل المالي وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي وكذا حرية تنقل الأفراد. أما فيما يخص التدابير

التي تهدف إلى تحسين الأداء، فيمكن لتونس التركيز أكثر على سياسات اقتصادية كلية أخرى لتطوير التجارة الاقليمية للسلع والخدمات.

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا *(2016)*.

فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، ومنذ عام 1990، انضمت تونس أيضا إلى الحوار 5+5[2]. وفي هذا الإطار، لدى تونس مبادرة بشأن تسوية الأزمة الليبية كان من المنتظر أن ينظُر فيها وزراء خارجية البلدان العشرة في كانون الثاني/يناير 2017. كما أنها عضو في مسار برشلونة منذ عام 1995 وفي الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي منذ العام نفسه.

كما تنتمي تونس لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وتونس عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي منذ أيار/مايو 1963، وكانت قد انضمت إلى جامعة الدول العربية في عام 1958 وشاركت في تأسيس اتحاد المغرب العربي في شباط/فبراير 1989.

2 منتدى غرب المتوسط "حوار 5+5" ضم 5 بلدان من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط (إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا ومالطا) و5 بلدان من ضفته الجنوبية (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).

3

الأداء الاقتصادي

1.3. النمو الاقتصادي

في عام 2015، سجلت تونس نموا قدره 0.8 في المائة، وهو المعدل الأدنى منذ عام 2011 الذي كان عاماً حيث شهد خلاله الاقتصاد صدمة داخلية هائلة. ويندرج هذا الأداء الاقتصادي الضعيف ضمن الاتجاه الذي شُرع فيه منذ عام 2013 حيث بدأ النمو في التراجع (2.4 في المائة)، بعدما شهد انتعاشا في عام 2012 (3.9 في المائة)، بسبب مزيج من الصدمات الداخلية والخارجية. وعلى الصعيد الخارجي، تميز المحيط الدولي بالأداء السلبي للاقتصادين الصيني والأوروبي، الشريكان الأول والثاني لتونس. وعلى الصعيد الداخلي، تأثر البلد بالإرهاب والأزمات الاجتماعية، ففي عام 2015، أي في أقل من عام، تعرضت تونس على أرضها لأربع هجمات تُبيِّن فداحة التهديد المحدق بها.

الشكل 2 : حصص الناتج المحلي الإجمالي ونموه الفعلي حسب القطاع في عام 2015

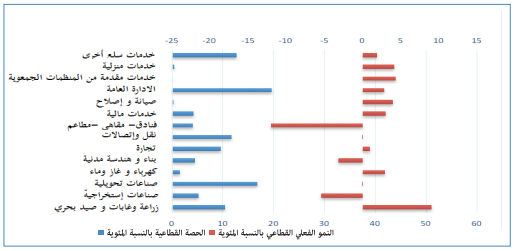

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

لقد كانت الزراعة القطاع الوحيد الذي دعم النمو الاقتصادي في عام 2015 بفضل المستوى الجيد لتساقط الأمطار، وهو ما سمح، في جملة أمور، بتحقيق نتائج غير مسبوقة في قطاع زيت الزيتون. وبالفعل، فقد تحقق نمو القطاع الزراعي بنسبة 9.1 في المائة بفضل المحصول القياسي لزيت الزيتون (340 ألف طن مقابل 70 ألف طن في عام 2014) وبدرجة أقل بفضل محصول التمور الذي ارتفع بنسبة 10.3 في المائة مقارنة مع عام 2014. ويعدّ زيت الزيتون أحد أهم المنتجات الزراعية في تونس ويشكل منتجا استراتيجيا في صادرات البلد، حيث إن تونس هي بالفعل ثالث بلد مُصدِّر لزيت الزيتون بعد إيطاليا وإسبانيا. وتأتي هذه المرتبة التجارية نتيجة لسياسات الدعم التي تشجع على تصدير زيت الزيتون (جاكسون وكول، 2015).

كما رافق الأداء الجيد للقطاع الزراعي (9.1 في المائة) تراجعٌ هام في الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية لاسيما النفط الخام وكذا انتعاش طفيف في أوروبا. و"مكّنت هذه العوامل من تعويض تقلص إنتاج الصناعات الاستخراجية (الفوسفات والحديد... إلخ) وتراجع أهم القطاعات المصدرة للصناعة التحويلية والانخفاض الكبير في النشاط السياحي». (البنك المركزي التونسي 2016) [3].

3 البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي حزيران/ يونيه 2016.

وقُدرت حصة القطاع غير التجاري من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 18 في المائة، وبالتالي بمساهمة قدرها 0.5 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بخدمات السلع التي تأثرت بالصدمات الأمنية على قطاعَي السياحة والنقل، فقد ساهمت سلبيا أي 0.2 نقطة مئوية في النمو الإجمالي، وهو تدهور أكثر حدة من ذلك المسجل في عام 2011 الذي شهد بداية الأزمة السياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد.

الشكل 3 : حصص العمالة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الفعلي، 2014 (بالنسبة المئوية)

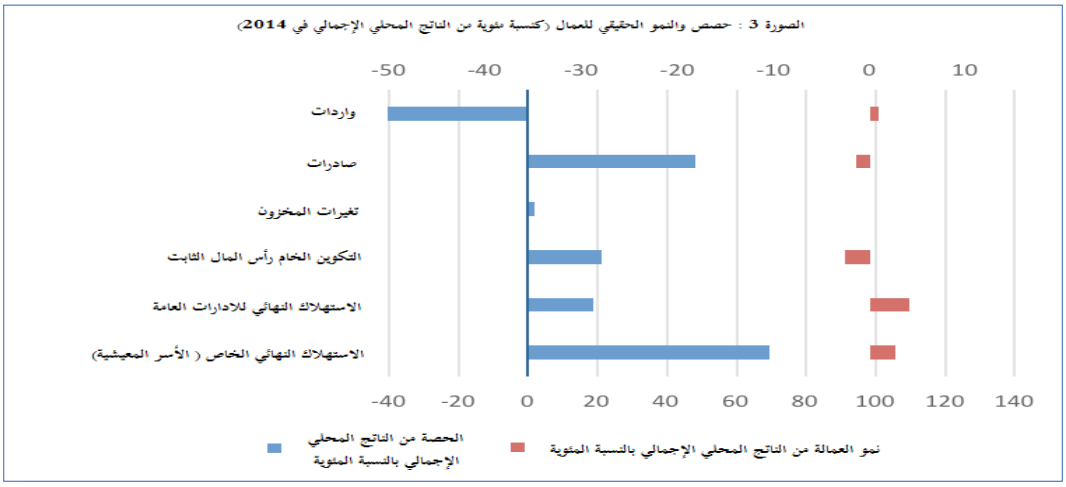

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

فيما يخص الطلب النهائي، تأثر النمو الاقتصادي على وجه الخصوص بتواصل تراجع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت منذ عام 2011 وكذا بانخفاض صادرات السلع والخدمات بوتيرة أكبر من تلك المسجلة في الواردات. وبالتالي، اعتمد النمو على الاستهلاك العام (+3 في المائة) والاستهلاك الخاص (+3.4 في المائة) أساسا. كما ساهمت زيادة الأجور بصفة كبيرة في رفع الاستهلاك النهائي الخاص الذي شكل 69.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 (في حين أن الاستهلاك النهائي العام لم يشكل سوى 18.7 في المائة منه). وبالفعل، وفي إطار تحسين القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف، نتج عن المفاوضات الاجتماعية، في عام 2015، توقيع اتفاق بشأن رفع الحد الأدنى للأجور القانونية. كما سمح الاتفاق بزيادة قدرها 5.7 في المائة في الأجر القاعدي المضمون المشترك بين المهن بالنسبة لنظام 48 ساعة عمل في الأسبوع و5.5 في المائة بالنسبة لنظام 40 ساعة عمل. وقد انتقل النظامان إلى 338.88 دينارا و289.639 دينارا تونسيا شهريا. وحسب البنك المركزي التونسي (2015)، سيستفيد حوالي 250 ألف عامل من هذه الزيادة، بأثر رجعي بداية من شهر أيار/ مايو 2015.

الإطار 2 : التوقعات الاقتصادية لتونس

توفر التوقعات الاقتصادية معلومات أساسية بالنسبة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص. وتتيح دقة التوقعات الاقتصادية اتخاذ قرارات موثوقة. ويقدّم حاليا عدد من المؤسسات توقّعات حول النمو الاقتصادي في تونس. ومن هذه المؤسسات مصرف التنمية الأفريقي، و وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وتراوحت التوقّعات التي قدمتها هذه المؤسسات كلها حول نسبة 3.7 في المائة تقريباً للفترة الممتدة بين عامي 2008 و2016 (انظر الشكلين أدناه). وكانت توقّعات البنك الدولي الأكثر تفاؤلا في كل عام خلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2016 بمعدل سنوي بلغ 4.8 في المائة. وكانت توقعات النمو الأكثر تفاؤلا لعام 2016 هي تلك التي قدمها مصرف التنمية الأفريقي بنسبة نمو مرتفعة قدرها 4.1 في المائة. في حين كانت توقعات البنك الدولي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست (3.5 في المائة) وصندوق النقد الدولي (3.8 في المائة) متوسطة.

وتبقى معرفة مدى دقة هذه التوقعات مسألة هامة. وقد شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد تحليل يحدد أي التوقعات تكون أكثر دقة. ويعتبر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ ومتوسط الخطأ المطلق بالنسبة المئوية مقياسين شائعين لتقييم دقة التوقّعات. وبشكل عام، كلما ارتفعت قيمة هذين الخطأين، قلّت دقة التوقعات. ويقترح تحليلنا بأن التوقعات الأكثر دقة بشأن تونس في الفترة 2008-2014 هي الخاصة بصندوق النقد الدولي متبوعة بتوقعات مصرف التنمية الأفريقي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست، فيما كانت تلك التي قدمها البنك الدولي مرتفعة نسبيا.

الشكل 4 : توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حسب كل مؤسسة

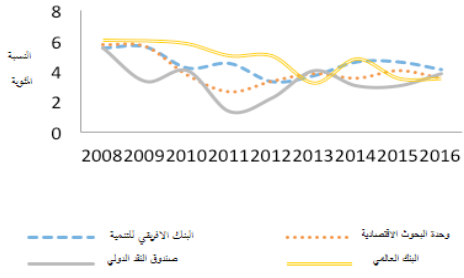

الشكل 5 : دقة التوقعات

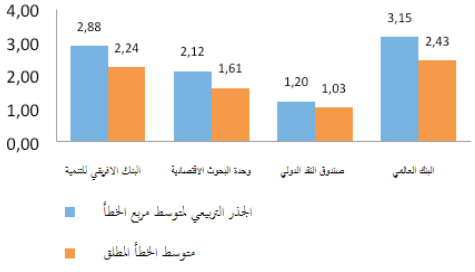

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا *(2015). About - Approaches to evaluating forecast performance: technical review 2015*. أديس أبابا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

2.3. السياسة المالية

يبيّن تحليل عجز الميزانية انخفاضا طفيفا قدره 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 مقابل 5 في المائة عام 2014. وقد ساهم تراجع أسعار النفط في السوق في تيسير المحافظة على العجز عند هذا المستوى رغم استمرار الضغوط الاجتماعية. وعلاوةً على ذلك، تجدر الملاحظة أن معدل الدَّيْن العام قد واصل اتجاهه التصاعدي بزيادة قدرها ثلاث نقاط مئوية ليبلغ 53.9 في المائة.

الجدول 1 : العمليات المالية للدولة (بمليارات الدنانير)

	2011	2012	2013	2014	2015*
إجمالي الإيرادات (بما فيها الهبات)	**26.0**	**26.3**	**26.6**	**25.2**	**23.6**
إيرادات الضرائب	21.1	21.1	21.7	23.1	21.6
إيرادات الضرائب من مصادر غير المواد الهيدروكربونية	19.6	19.3	19.5	20.9	20.4
إيرادات الضرائب على المواد الهيدروكربونية	1.5	1.8	2.2	2.2	1.3
الإيرادات غير الضريبية	4.8	5.2	4.9	2.1	2.0
الهبات	0.3	0.9	0.3	0.5	0.3
إجمالي النفقات وصافي القروض	**32.2**	**33.1**	**35.2**	**33.8**	**31.4**
النفقات الجارية	19.4	20.8	23.2	21.4	20.2
المرتبات والأجور	11.9	12.3	12.8	13.0	13.5
التحويلات الجارية والإعانات	6.1	7.1	9.1	7.2	5.4
الإعانات المتعلقة بقطاع الطاقة	2.4	3.0	5.0	2.9	1.1
الإعانات الغذائية	1.7	1.8	1.9	1.8	1.8
التحويلات الاجتماعية	1.6	2.0	1.8	2.0	2.0
نفقات برأس المال	1.8	1.8	1.9	1.9	1.9
تسديد الفوائد	7.3	6.8	5.8	5.9	5.6
الرصيد الأولي	-0.6	-0.9	-2.7	-2.6	-2.4
الرصيد الإجمالي	**-3.3**	**-5.5**	**-6.9**	**-5.0**	**-4.8**

*توقعات

المصدر: المديرية العامة للعلاقات الخارجية/وزارة المالية (آب/ أغسطس 2016، *www.portail.finances.govtn*).

فيما يتعلق بالعمالة، لا تزال النفقات الجارية تسيطر هيكليا على ميزانية الدولة، مع كتلة أجور تمثّل لوحدها 54 في المائة من إجمالي النفقات، في حين لم تتعدّ نفقات التجهيز 17.9 في المائة من الميزانية. وبالنظر للتغيرات السنوية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، شهدت الأجور زيادة قدرها 0.5 نقطة في حين تراجعت النفقات الرأسمالية بنقطة واحدة. وفي هذا السياق، يبدو أن ضرورة العمل على إعادة التوازن في هيكل النفقات من خلال ترشيد نفقات التشغيل بغية تحرير موارد أكبر لصالح نفقات الاستثمار، تمثل أولوية من شأنها أن تساهم في دعم إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد التونسي.

وحددت السلطات التونسية عددا من المحاور في خطة التنمية للفترة الممتدة بين عامَي 2016 و2020 تهدف على المدى المتوسط للخفض التدريجي لعجز الميزانية إلى 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستدانة إلى 52 في المائة بحلول عام 2020. وتتضمن هذه التدابير، في جملة أمور، تكثيف مكافحة الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي وتعزيز وسائل تعبئة موارد الدولة وتحصيلها.

وفيما يتعلق بالعائدات، حصلت قطيعة بين ميزانية الدولة والاتجاه الأخير، بما أن الزيادة المسجلة منذ عام 2011 لم تشهد استمرارا. بل لُوحظ خلال الفترة بين عامي 2011 و2014، تراجع قدره 1.7 في المائة مقابل متوسط زيادة قدرها 11 في المائة تقريبا. ويرتبط هذا التراجع في إيرادات الضرائب بالصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد.

وفيما يخص عام 2016، ارتكزت تقديرات قانون المالية التي تتوقع انتعاشا في عائدات الضرائب، على فرضيات تتمثل في تحقيق نمو فعلي قدره 2.5 في المائة ووصول سعر النفط إلى 55 دولارا للبرميل وسعر الصرف إلى 1.970 دينارا مقابل دولار الولايات المتحدة.

3.3. السياسة النقدية

رافق النموَ الاقتصادي الضعيف لعام 2015 استقرارٌ في التضخم في حدود 4.9 في المائة وهو المستوى المسجل في عام 2014 الذي شهد انخفاضا محسوسا مقارنة بعام 2013. كما ساهم تراجع الأسعار العالمية بنسبة كبيرة في تراجع التضخم.

الشكل 6 : التضخم ومعدل الفائدة (سنويا، بالنسبة المئوية)

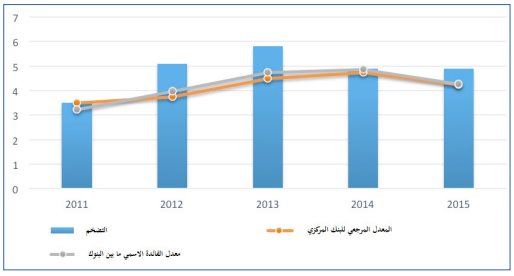

المصدر : البنك المركزي التونسي *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

في ظل هذا الاستقرار في التضخم، وبهدف "إنعاش الاستثمار وتحفيز عودة النشاط الاقتصادي" (البنك المركزي التونسي 2016)، خفّض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرسمي الصادر عنه بقيمة 50 نقطة قاعدية، في تشرين الأول/

أكتوبر 2015، ليصل إلى 4.25 في المائة. ويعود آخر تدخل للبنك المركزي إلى حزيران/يونية 2014، في حين قام برفع السعر الرسمي لاحتواء التضخم الذي بلغ آنذاك 5.8 في المائة. كما ألغى البنك المركزي الاحتياطي الإجباري على القروض الاستهلاكية بغرض المساهمة في دعم سيولة البنوك (نشرية البنك المركزي التونسي المؤرخة 4 شباط/ فبراير 2015).

ويعتزم البنك المركزي، على المدى المتوسط، اتخاذ تدابير أخرى تندرج ضمن حزمة الإصلاحات التي شرعت فيها السلطات التونسية. ويتعلق الأمر، من جملة أمور، بإصلاح قانون البنكوك بهدف وضع إطار قانوني عصري قادر على إثراء العرض البنكي من خلال الاستفادة من تطور الخدمات البنكية وقنوات التوزيع دعما للاقتصاد وذلك عن طريق تحسين الشفافية والعدالة التنافسية. وفي نفس الإطار، يجري إعداد حزمة من التدابير تهدف إلى إضفاء المرونة على ضوابط الصرف وإدخال آليات جديدة على مستوى سوق الصرف. وحسب السلطات التونسية، سينتج عن هذه المرونة تبسيط في إجراءات تحويل العملة الصعبة، لاسيما تلك المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية للمتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا مقيمين في البلد أو غير مقيمين.

4.3. الحساب الجاري

عموما، تحسن رصيد الحساب التجاري خلال عام 2015، حيث انتقل من ناقص 27.8 في المائة في عام 2014 إلى ناقص 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونتج هذا التحسن عن تراجع العجز في الميزان التجاري (ناقص 13.5 في المائة في عام 2014 وناقص 11 في المائة في عام 2015) وتراجع مدفوعات الصناديق (ناقص 4.8 في المائة في عام 2014 مقابل ناقص 3.8 في المائة في عام 2015) وزيادة التحويلات الجارية (من 2.2 في المائة إلى 3.8 في المائة، على التوالي).

وواصل العجز الجاري تراجعه الذي بدأ منذ عام 2011 ليصل إلى 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، بسبب الآثار السلبية للأزمات الأمنية على عدد من القطاعات الحساسة، ولكن أيضا بسبب الطبيعة الهيكلية لبعض أشكال العجز، لا سيما عجز الميزان التجاري. كما أن استمرار التوترات الاجتماعية التي أضعفت الإنتاج الاستخراجي وتراجع الطلب الأوروبي أدّيا إلى استنزاف الحسابات الخارجية لتونس.

الشكل 7 : تطور رصيد الحساب الجاري (بمليارات الدنانير، 2011 - 2015)

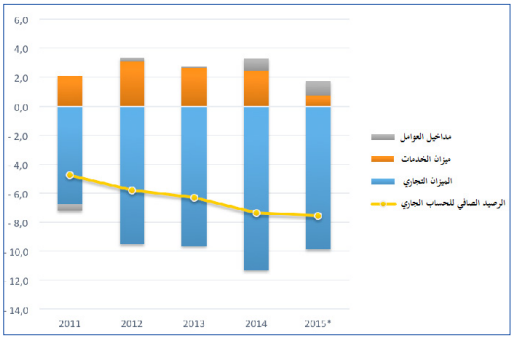

المصدر : البنك المركزي التونسي *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

سجل الميزان التجاري، بفعل تراجع الواردات بوتيرة أسرع من تلك التي شهدتها الصادرات، أي ناقص 5.7 في المائة وناقص 2.8 في المائة على

التوالي، انخفاضا في عجزه الهيكلي من 11.3 مليار دينار في عام 2014 إلى 9.8 مليارات دينار في عام 2015، أي بمعدل تحسّن تجاوزت نسبته 12 في المائة.

وحسب ما ذكره البنك المركزي التونسي، يعود أصل هذا التحسن في الميزان التجاري، أساسا، إلى التخفيف الكبير في عجز الميزان الغذائي الذي انتقل من ناقص 1.381 مليار دينار في عام 2014 إلى ناقص 91 مليون دينار في عام 2015، بفضل الأداء الجيد لصادرات زيت الزيتون. وبالفعل، سجلت صادرات القطاع الزراعي والصناعات الغذائية زيادة كبيرة (74.5+ في المائة) ترتبط بقوة بمبيعات زيت الزيتون التي بلغت مستوىً قياسيا قارَب 1.9 مليار دينار في عام 2015 (مقابل 490 مليون دينار في عام 2014).

الشكل 8 - أ : صادرات السلع حسب فئات الاستعمال (بملايين الدنانير)

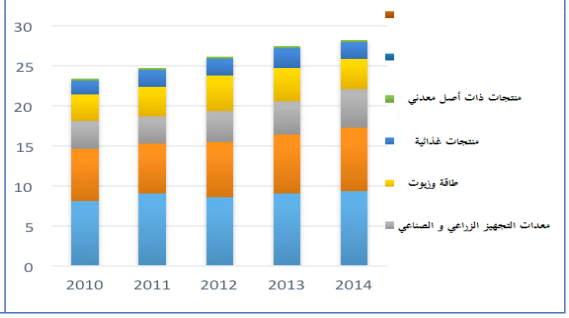

الشكل 8 - ب : حصص الصادرات حسب بلد الوجهة في 2014 (بملايين الدنانير)

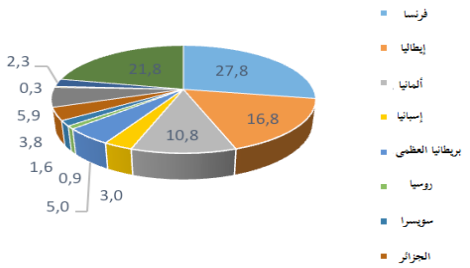

المصدر: البنك المركزي التونسي *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

حسب فئات الاستعمال (الشكل 8- أ)، طغت المنتجات الاستهلاكية (غير الغذائية) على الصادرات التونسية (9304 ملايين دينار)، تلَتها المنتجات الوسيطة (7952 مليون دينار) ثم المعدات والتجهيزات الزراعية والصناعية (4815 مليون دينار). ويظل هذا الهيكل للصادرات مماثلا تقريبا لنظيره في عام 2010. وتم تسجيل نفس الملاحظة بالنسبة لتطور هيكل الواردات حسب الاستعمالات. وبالتالي، فمنذ عام 2010 تسيطر المنتجات الوسيطة على الواردات التونسية تليها المنتجات الموجهة للاستهلاك، والمعدات والتجهيزات الزراعية والصناعية. ويؤكد هذا الهيكل الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2014)[4] التي يُصنف حسبها الاقتصاد التونسي بأنه أحد أكثر الاقتصادات اتجاها نحو التطوّر في شمال أفريقيا بل على مستوى القارة كلها. كما تعد

4 اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2014، Rapport sur la sophistica-tion des économies en Afrique du Nord ، المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، 2014.

تونس، حسب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2016)[5]، أحد أكثر البلدان تكاملا في المنطقة على مستوى سلاسل القيمة العالمية، وهذا بفضل مستوى النمو الصناعي الذي، بالإضافة إلى كونه نموا استثنائيا، يمكّن البلد من تمويل السوق الأوروبية. وبالفعل، وفيما يخص أسواق الصادرات، تعد تونس أكثر بلد من بين بلدان المنطقة تبعية للاتحاد الأوروبي في تصدير المنتجات الزراعية والمصنعة. وتمَثّل الشركاء التجاريون الرئيسيون لتونس في هذا النوع من المنتجات، في عام 2010، في فرنسا التي تلقت 42.7 في المائة من الصادرات التونسية من هذه المنتجات الموجهة للاتحاد الأوروبي في عام 2010، وإيطاليا (25.6 في المائة) وألمانيا (13.7 في المائة). وفيما تمثل أهم منتَجَين تُصدرهما تونس نحو الاتحاد الأوروبي في "الألبسة وغيرها من المنتجات المصنعة من القماش والمواد المشابهة" التي مثلت نسبة 32.2 في المائة و"التجهيزات والمكونات الإلكترونية والكهربائية غير تجهيزات الإعلام الآلي" التي مثّلت 22.4 في المائة. وفيما يتعلق بمنتجات الألبسة، تستحوذ إيطاليا وفرنسا على الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي بِنِسبة 34.4 في المائة و32.7 في المائة من الصادرات. وفي مجال التجهيزات الإلكترونية والكهربائية، شكلت فرنسا السوق الرئيسية للصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 64.2 في المائة فيما اكتفت إيطاليا وألمانيا بنسبة أقل.

5 اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016، "تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا."

الشكل 9 - أ : واردات السلع حسب فئات الاستعمال (بملايين الدنانير)

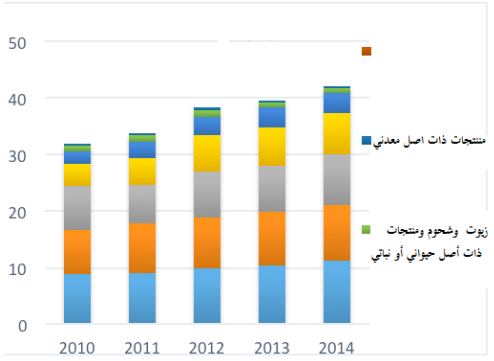

الشكل 9 -ب : حصص الواردات حسب بلد المصدر في عام 2014

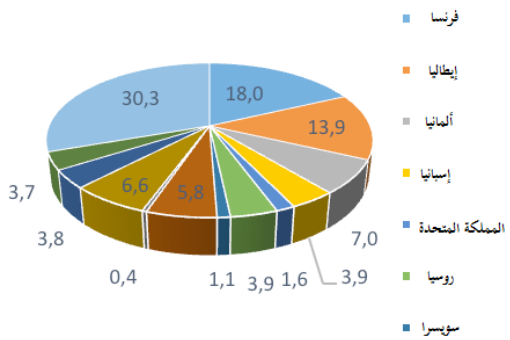

المصدر: البنك المركزي التونسي *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

كانت تونس، منذ أمد بعيد، مصدرا لمنتجات الألبسة نحو الدول الأوروبية، غير أنها بدأت في وقت غير بعيد صادرات التجهيزات الإلكترونية والكهربائية، بتسجيل نمو كبير (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2016). وعموما، في عام 2014، كانت البلدان الثلاثة، ألا وهي فرنسا وإيطاليا وألمانيا،

أهم شركاء تونس سواء تعلق الأمر بالصادرات أو بالواردات. وتظل حصة القارة الأفريقية في المبادلات هامشية، حيث تنحصر أساسا في المبادلات مع المغرب. وبذل البلد مساع عديدة تجاه منطقة غرب أفريقيا بهدف توقيع اتفاقات تبادل حر تسمح له بتنويع تجارته وتعزيز روابطه مع القارة الأفريقية. ولم تُؤت هذه المساعي ثمارها نظرا للقيود الداخلية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الذي لا تستطيع الدول الأعضاء فيه توقيع اتفاقات للتبادل الحر.

5.3. حساب رأس المال والحساب المالي

سجل رصيد الحساب المالي فائضا في عام 2015، بتحسّن قدره 8.17 في المائة مقارنةً بعام 2014 وقطيعة في اتجاهه مقارنة بالعامين السابقين. وتُعزى هذه الزيادة الطفيفة إلى نمو مسجل في نسب الاستثمارات المباشرة الأجنبية (7.47 في المائة) وأشكال أخرى من الاستثمارات (8.66 في المائة).

الشكل 10 : تطور رصيد الحساب المالي (بمليارات الدنانير، 2011 - 2015)

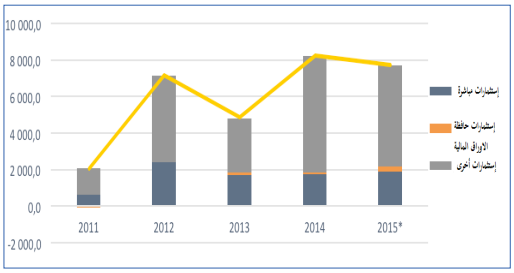

المصدر: البنك المركزي التونسي *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

استنادا إلى البنك المركزي التونسي، سجلت المداخيل الصافية لرؤوس الأموال الخارجية مستوىً مقبولا، أي أكثر من 8 مليارات دينار تونسي، تشكلت في مجملها من تعبئة موارد خارجية على شكل قروض متوسطة وطويلة المدى. وسمحت هذه الحالة بتمويل العجز الجاري وتعزيز مستوى الأصول الصافية من العملات الأجنبية التي بلغت 14.102 مليار دينار تونسي، أي ما يعادل 128 يوما من الاستيراد مع نهاية عام 2015 (مقابل 13.097 مليار دينار و112 يوما من الاستيراد مع نهاية عام 2014)، وهو ما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان العام للمدفوعات بقيمة 783 مليون دينار في عام 2015.

وارتفعت تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية الواردة بنسبة 8.8 في المائة في عام 2015 لتصل إلى مليارَي دينار تقريبا، وهو ما يمثل 19.5 في المائة من إجمالي التمويلات الخارجية على المديَين المتوسط والطويل. وحسب السلطات التونسية، سمحت الاستثمارات المباشرة الأجنبية، لاسيما الخاصة في القطاعات غير الطاقة، من توفير 10617 فرصة عمل من بينها 9372 فرصة عمل في قطاع الصناعات التحويلية و987 فرصة عمل في قطاع الخدمات.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، في عام 2015، يبدو جليا انتعاش الاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة والصناعات التحويلية، في حين أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية الموجهة إلى قطاع الخدمات سجلت تراجعا طفيفا. وحقق ميزان استثمارات حافظة الأوراق المالية فائضا

قدره 300 مليون دينار مقابل 122 مليون دينار في عام 2014 بفضل الحيازات التي قام بها غير المقيمين.

ولم تمنع الوضعية الأمنية والاجتماعية الصعبة في تونس كثيرا استقرارَ الاستثمارات. فرغم تراجعها بأربع مراتب مقارنة بعام 2014، تبقى تونس التي تصنف في المرتبة 60، مرة أخرى أكثر بلد في منطقة المغرب العربي يتميز بأفضل بيئة لممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بجيرانها حسب "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال". وبالتالي فالبلد يسبق المغرب (71) والجزائر (154) وموريتانيا (176) وليبيا (188). وفي مواجهة مرحلة التحول السياسي، تراجعت كل المؤشرات الخاصة بتونس، فعلى مستوى إنشاء المؤسسات تحتل تونس المرتبة 100 من بين 189 بلدا. كما تبشّر مواصلة الإصلاحات التي تم الشروع فيها خلال الأعوام الأخيرة بآفاق جيدة لعام 2016 وما بعده.

4

التنمية الاجتماعية

1.4. النمو الديمغرافي

يُقدر العدد الإجمالي للسكان في تونس بحوالي 11 مليون نسمة (الشكل 11). وقد تضاعف عددهم بين عامَي 1996 و2015، منتقلا بذلك من 4.5 إلى 10.9 ملايين نسمة.

الشكل 11 : النمو السكاني حسب الفئة العمرية (بالآلاف)

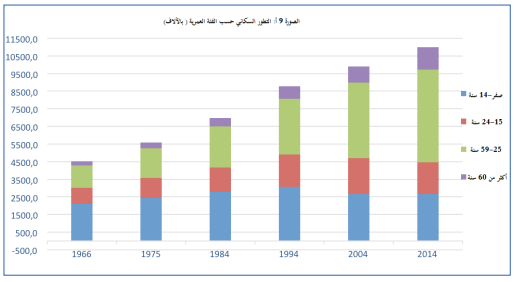

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء *(2016)* وحسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

يمكن اعتبار تونس التي تتميز بمعدل خصوبة ضعيف (2.4 في المائة) ومعدل وفيات قدره 5.7 حالات وفاة لكل 1000 شخص وكذا طول متوسط العمر المتوقع عند الولادة (74.9 سنة حسب تقديرات عام 2014)[6] بلداً في طور استكمال مرحلته الديموغرافية الانتقالية. وقد حسّن البلد، بصفة ملحوظة، الظروف المعيشية لسكانه بفضل الجهود المبذولة لإتاحة أفضل خدمات الصحة والماء والكهرباء والسكن.

ويمثل عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ما نسبته 23.7 في المائة من إجمالي السكان، فيما بلغت نسبة البالغين 15 إلى 64 سنة 15.9 في المائة، والبالغين أكثر من 60 سنة نسبةً 11.4 في المائة. وقدرت نسبة الإعالة، أي عدد الأشخاص غير الناشطين (السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وتزيد عن 60 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (السكان البالغون 15 إلى 59 سنة)، 55.5 في المائة في عام 2014.

لقد شهدت تونس نموا حضريا مبكرا نسبيا، إذ تقدر نسبة التحضر اليوم 67.7 في المائة، في حين كانت تلك النسبة 28 في المائة في عام 1925. ويتميز النظام الحضري في تونس بتركز السكان في المدن الساحلية على رأسها تونس العاصمة (أكثر من 01 مليون نسمة بكثافة بلغت 3053 نسمة في الكيلومتر المربع)، تليها صفاقس (955421 نسمة بكثافة تلغ 127 نسمة في الكيلومتر المربع) ونابل (787920 نسمة بكثافة تلغ 283 نسمة في الكيلومتر المربع).

6 انظر: المعهد الوطني للإحصاء في تونس: http://www.ins.tn/fr/statistiques .

2.4. الفقر والعمالة

خفضت تونس معدل الفقر النسبي إلى النصف خلال الفترة بين عامَي 2000 و2015، حيث انتقل من 25.4 في المائة إلى 15.2 في المائة. وفي نفس الفترة، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقل من 2.1 في المائة في عام 2000 إلى 0.75 في المائة عام 2015.

الشكل 12 : انتشار الفقر

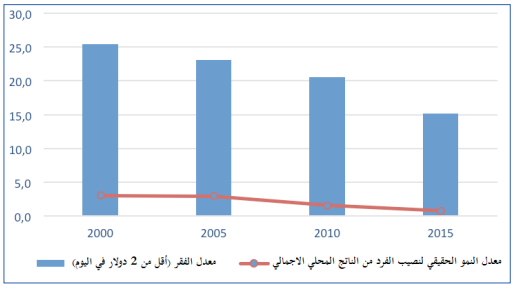

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (كانون الأول/ديسمبر *2016*).

وحققت تونس، منذ استقلالها، استثمارات هامة في القطاع العام من أجل تعزيز قدرات الأفراد، وهي الاستراتيجية التي سمحت لها بخفض كبير لعجزها في التنمية البشرية. وصُنفت تونس، حسب آخر تقرير للتنمية البشرية (2015) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدليل تنمية بشرية بلغ 0.721، في المرتبة 96 عالميا مباشرة خلف كل من الجزائر (83) وليبيا (94) وسابقة للمغرب (126).

إلا أن النموذج الاقتصادي والإنمائي الذي سمح فعلا بخفض الفقر بصورة جد ملحوظة، يواجه صعوبات في الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي والإقليمي. وفي هذا الصدد، تشكل الفوارق بين مختلف مناطق البلد تحديا آخرا يعيق التقدم الاجتماعي ويمنع توزيع مزايا النمو بصفة عادلة. ففوارق التنمية بين المناطق الغنية التي غالبا ما تكون حضرية وساحلية وتلك التي تتركز فيها الأنشطة الاقتصادية، والمناطق الفقيرة التي غالبا ما تكون في الضواحي وريفية، تضع محدودية نموذج التنمية في قفص الاتهام.

الجدول 2 : تطور مؤشر الفقر في مختلف المناطق

	الفقر المدقع بالنسبة المئوية		الفقر النسبي بالنسبة المئوية	
	2000	2015	2000	2015
تونس الكبرى	13.7	5.3	1.6	0.3
الشمال الشرقي	23.9	11.6	6.8	1.6
الشمال الغربي	32.9	28.4	8.4	6.4
وسط- شرق	14.3	11.5	3.9	1.9
وسط- غرب	44.1	30.3	18.8	8.4
الجنوب- الشرقي	38.3	18.6	13.6	3.0
الجنوب- الغربي	32.9	17.6	10.5	2.6

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (كانون الأول/ديسمبر *2016*).

لقد قامت الثورة التونسية جراء بطالة الشباب والفوارق بين المناطق. ويبلغ معامل "جيني" 0.398 بالنسبة لتونس (2014). وبالمقارنة مع المنطقة دون الإقليمية، يتعلق الأمر بحالة من عدم المساواة أكبر قليلا مما هي عليه في بلدان أخرى مثل الجزائر (0.353) أو المغرب (0.395) أو مصر (0.344). علاوة على ذلك، ومنذ عام 2000 إلى غاية مرحلة الثورة، أخفى تحسّن الحالة الوطنية الفارق الموجود بين المناطق الداخلية وباقي مناطق البلد، والذي زاد بقوة طوال ذلك العقد. وفي عام 2010، في منطقة تونس الكبرى، يعيش 1.1 في المائة من السكان حالة فقر مدقع في حين بلغ معدله في منطقة الجنوب الغربي 6.4 في المائة.

السياسات التي تستهدف التنمية الاجتماعية

تتمثل الأداة الرئيسية التي تساهم في الحفاظ على المستوى المعيشي للسكان، في برنامج الدعم الذي يشمل ثلاثة عناصر هي: الصندوق العام للتعويض، ودعم الطاقة، ودعم النقل.

وتُكلف نفقات التعويض والدعم هذه الدولةَ مبالغ كبيرة إذ قُدّر عبؤها في عام 2012 (الأسعار المفروضة على المنتجات الغذائية الأساسية والوقود والنقل) بما قدره 3 630 مليون دينار، أي ما يعادل 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 3.7 في المائة في عام 2008 و0.7 في المائة في عام 2001).

وفيما يتعلق بميزانية عام 2014، تم تخصيص غلاف مالي قيمته 4242 مليون دينار للدعم المباشر، وُجه منه مبلغ 1407 ملايين دينار للمنتجات الأساسية و2450 مليون دينار للمواد الهيدروكربونية والكهرباء و385 مليون دينار لدعم النقل المدرسي والجامعي وكذا النقل منخفض السعر أو المجاني لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة. وبالفعل، فقد سمحت مختلف أنواع الدعم الممنوح من الدولة بخفض الفقر والحفاظ على القدرة الشرائية للسكان عموما، لكن طابعها الشامل يقوض فعاليتها لأن نظامها موجه لكل

السكان، لاسيما الطبقات الميسورة لكونها أكثر الفئات استهلاكا لهذه المواد. وحسب بيانات الدراسة الاستقصائية الوطنية حول الميزانية والاستهلاك التي أُجريت في عام 2010، تُوجه 9.2 في المائة فقط من الإعانات الغذائية إلى أكثر الأسر المعيشية فقرا، و60.5 في المائة إلى الأسر المعيشية للطبقة المتوسطة و7.5 في المائة للطبقة الغنية في حين يتم تحويل 22.8 في المائة خارج نطاق الأسر المعيشية (المطاعم والمقاهي والسياح والاتجار الحدودي غير المشروع).[7]

ومنذ ذلك الحين، شرع البلد في إصلاح نظام إعادة التوزيع، لا سيما بخفض الإعانات المخصصة للصناعات المستهلكة لطاقة كبيرة ورفع أسعار الكهرباء. وفي عام 2015، تم خفض الغلاف المالي المخصص للدعم إلى 820 مليون دينار. كما يعتزم البلد الاستمرار في هذا النهج وينوي تخفيض ما قيمته 579 مليون دينار في عام 2016.

ويبقى معدل البطالة في تونس مرتفعا من وجهة نظر هيكلية، حيث بلغ في عام 2015 نسبة 15.2 في المائة، وهي تمس الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة أكثر، حيث بلغت 35 في المائة في أوساطهم. كما تتأثر الشابات بهذه الظاهرة (37.4 في المائة) أكثر من الرجال (34 في المائة)، إذ إن بعض المعايير الاجتماعية والثقافية قد تفسر ضعف مشاركة النساء في سوق العمل.

إن الوضع حرج جدا منذ بداية الألفية الثالثة، لأن معدل البطالة انتقل بين عامي 2010 و2011 من 13 في المائة إلى حدود 18 في المائة بفعل التقلبات السياسية والاقتصادية التي تلت الثورة. وكانت لهذه الحالة تبعات مزدوجة هي: أولا، تراجع عائدات السياحة وغياب الوضوح لدى المستثمرين الذين أجلوا مشاريعهم، وثانيا، تدخل مؤسسات التصنيف الدولية التي خفضت ترتيب البلد، منذ عام 2011، مما جعل الحصول على تمويل للمشاريع والمؤسسات أكثر تكلفة.

وتميز سوق العمالة في تونس بعدم كفاية العرض الإجمالي مقارنة بالطلب الإجمالي. وتجدر الملاحظة إلى أن عام 2015 مثل المرحلة التي خسر الاقتصاد التونسي فيها أكثر من 12 000 فرصة عمل مقابل 45 ألف فرصة عمل في عام 2014، نتيجة الأداء العكسي في مجال العمالة، لاسيما في قطاعات السياحة والزراعة والصيد البحري. كما خسرت الصناعة، التي تشكل أساس التحولات الهيكلية، 16 ألف فرصة عمل.

7 انظر: Analyse de l'impact des subventions alimentaires et des programmes d'assistance sociale sur la population pauvre et vulnerable (المعهد الوطني للإحصاء ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية، حزيران/يونيه 2013).

الجدول 3 : تطور معدلات البطالة في تونس بين عامي 2005 و 2015.

	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة بالنسبة المئوية	18.3	17.6	15.9	14.8	15.2
الرجال	15.0	14.6	13.3	11.4	12.4
النساء	27.4	25.6	23.0	22.2	22.2
معدل البطالة لدى الشباب من 15 إلى 24 سنة					
الرجال	40.8	35.7	33.4	33.7	34.0
النساء	45.5	41.8	37.7	37.6	37.4
المجموع	42.3	37.6	34.7	34.9	35.0

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء في تونس.

تبين الدراسة وجود فوارق جلية حسب العمر ونوع الجنس. وبالفعل، بلغ معدل البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) خلال نفس الفترة تقريبا 35 في المائة ومسّ بكذلك شابا واحدا من مجموع ثلاثة شبان. كما تمس البطالة النساء بحوالي الضعفين (22.2 في المائة) مقارنة بالرجال (12.4 في المائة).

الإطار 3 : قياس الاقصاء البشري في تونس

وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا استجابة لطلب الدول الأعضاء بإعداد مؤشر محدَد السياق عن الاقتصاد الاجتماعي في أفريقيا. ويرتكز الدليل على فكرة مفادها أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يُحسن الظروف المعيشية لجميع المواطنين.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الأداة التي يعتمد حسابها على البيانات الوطنية المتوفرة، في وضع خارطة السياسات الاجتماعية وتقييم فعاليتها في خفض الإقصاء البشري على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. كما يساعد دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا البلدان على تحسين جمع البيانات وتعزيز قدراتها لمواصلة التطور الذي تحرزه في الحد من الفقر والإقصاء.

وباعتباره الدليل أداة للسياسة، فإنه يُكمل جهود الدول الأعضاء لإعداد سياسات اجتماعية أكثر شمولا. كما أنه ييسر متابعة تنفيذ خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة التي ترُكز بصفة خاصة على الاندماج للتنمية المستدامة والعادلة.

وتدل نتائج دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا الخاص بتونس أن تونس رغم الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها طوال السنوات الأخيرة، فقد تمكنت من احتواء مستوى الإقصاء البشري في نسبة 18 في المائة خلال الفترة بين عامي 2005 و2015 (الشكل 13).

الشكل 13 : مؤشر الإقصاء البشري في تونس

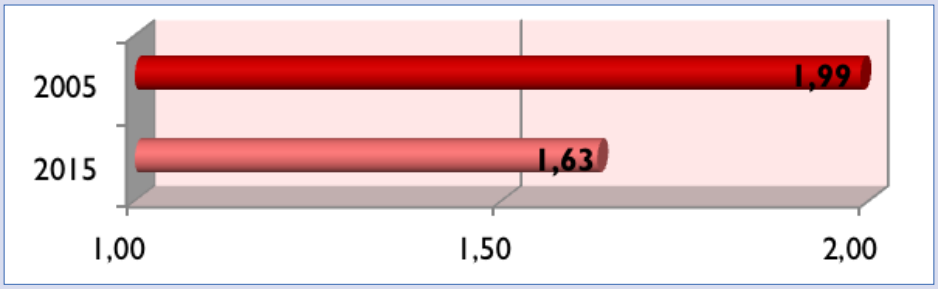

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، حساب بناء على بيانات وطنية.

يبين التحليل الذي أجري حسب البعد لمسألة الإقصاء أهمية مساهمة عمالة الشباب في المعدل العام للإقصاء. ففي 2015، نتج ثلث معدل الإقصاء طوال دورة الحياة من الإقصاء خلال السنوات الانتقالية بين الدراسة والاتجاه إلى سوق العمل. وهو الأمر الذي يشكل، اليوم، تحديا كبيرا لتونس لاسيما أن نصف السكان الناشطين خارج قطاع الزراعة (بين 43 و50 في المائة) يعملون في القطاع الموازي (الحكومة التونسية، 2014). علاوة على ذلك، يبدو أن وضع وفيات الأطفال قد ساء مع مرور الوقت. وقد يعود ذلك للإتاحة المحدودة لخدمات الرعاية الصحية لبعض الشرائح السكانية أو أنظمة تقاسم التكاليف التي تم اعتمادها عقب مراجعة النفقات العامة.

الشكل 14 : عوامل الإقصاء البشري في تونس

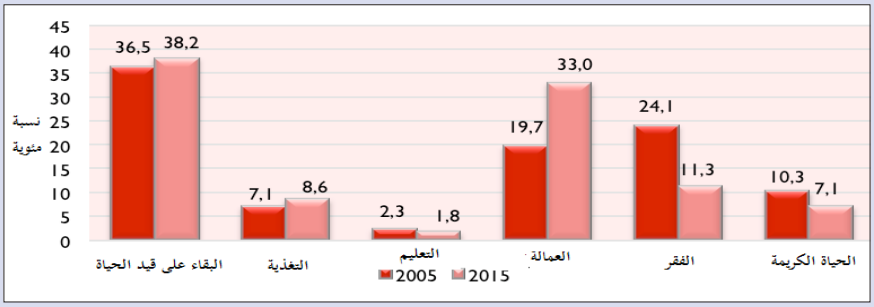

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، حساب بناءً على بيانات وطنية.

ورغم العمل حاليا بسياسة نشطة في مجال المساواة بين الجنسين من أجل تكريس المبادئ المنصوص عليها في الدستور التونسي الجديد لعام 2014، يبدو أن استمرار بعض المعايير الاجتماعية والثقافية يعرقل تنفيذ هذه السياسة، لا سيما ما يتعلق بمشاركة النساء في سوق العمل. ويتم إعداد برامج تعبئة مرفوقة بتدابير

خاصة بالمساواة بين الجنسين، على المستويين التشريعي والمؤسساتي، بما فيها مكافحة العنف ضد المرأة، بغرض ضمان نجاح هذه السياسة.

وتمثل المتغيرات الإقليمية في مستويات الإقصاء، لاسيما في المناطق الريفية، والسكانُ الناشطون في غير الزراعة وفي مناطق غرب وجنوب البلد، تحديات كبيرة للحكومة التونسية. ويعد وجود توزيع مكاني أكثر عدلا لمبادرات وخطط التنمية أمرا في غاية الأهمية لمكافحة الإقصاء البشري، لاسيما في مجال الحصول على العمل وإتاحة التعليم وخدمات الصحة الأساسية وتحسين الظروف المعيشية.

وتساهم خطة التنمية للفترة 2016 - 2020 في تعزيز النظرة المبنية على مكافحة الإقصاء البشري بتخصيص محور كامل لمسائل التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي وخفض الفوارق بين المناطق وحماية الحقوق الأساسية وتجسيدها، لاسيما بالنسبة لأضعف الفئات السكانية.

والهدف من هذه النظرة الجديدة هو وضع أساس وطني للحماية الاجتماعية يكرس مبادئ التكافؤ والعدالة الاجتماعية لصالح جميع مكونات السكان دون تمييز. ويضمن هذا الأساس حقوق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على غرار الحصول على الرعاية الصحية وضمان حد أدنى من الأجر للفئات ذات الاحتياجات الخاصة، لا سيما المسنون وذوو الإعاقة والأطفال وضمان مسكن لائق للأسر ذات الدخل المحدود. كما تهدف هذه النظرة إلى ضمان خدمات وهياكل أساسية ملائمة وذات نوعية جيدة في مجالي الصحة والتعليم في كل مناطق البلد.

3.4. الصحة

أدت الاستثمارات المتعلقة بالرعاية الطبية والتطعيم والحصول على المياه ومرافق النظافة الصحية وارتفاع المستوى المعيشي الذي يسمح بتغذية أفضل إلى إطالة معدل العمر المتوقع عند الولادة وتراجع غير مسبوق لوفيات الأطفال والأمهات. وتندرج تونس ضمن البلدان التي شهدت أكبر معدلات العمر المتوقع عند الولادة نموا في أفريقيا، إذ انتقل معدله من 42 سنة في عام 1960 إلى 74 سنة في عام 2012، أي بزيادة قدرها 32 سنة طوال 50 عاما. كما أصبح الحق في الصحة مكسبا دستوريا في الدستور الجديد المصادق عليه في كانون الثاني/يناير 2014.

وحققت تونس تقدما كبيرا في مجال صحة الأطفال والأمهات، فقد انتقلت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 177 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1970 إلى 51 حالة وفاة في عام 1990 ثم 15 حالة وفاة في عام 2015.

الشكل 15 : تطور معدلات الوفيات، الفترة 2011 - 2015.

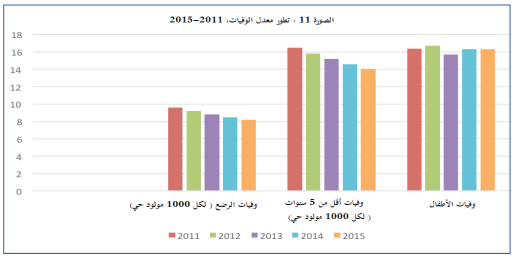

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، دراسة معطيات إحصائية لعامَي *2005* و*2010*.

انتقل معدل الوفيات النفاسية (لكل 100 ألف مولود حي) الذي يشكل المقياس الأكثر شيوعا لصحة الأمهات من 130 إلى 44.8 حالة وفاة بين عامي 1990 و2014.

ووفقا لما جاء في بيانات منظمة الصحة العالمية، يوجد في البلد 12.2 طبيبا و32.8 ممرضا لكل 10 آلاف نسمة. وتتراوح ميزانية قطاع الصحة ما بين 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و13.3 في المائة من نفقات الميزانية.

وكشف التشخيص الذي أُجري في عام 2014 في إطار الحوار المجتمعي حول السياسات الاستراتيجية والخطط الوطنية للصحة أن تونس قد حققت تقدما ملحوظا في القضاء على العديد من الأمراض المعدية والحد منها. ولكن لا تزال نقاط هامة تبعث على القلق هي :

- تراجع ملحوظ في معدل الوفيات النفاسية، لكنه لم يبلغ هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض سنوي لتلك الوفيات قدره 4.5 في المائة، ويظل ثابتا في مكانه.
- وجود تفاوت كبير بين المناطق حيث تتراوح الوفيات النفاسية بين الفارق البسيط إلى المضاعف حسب المناطق. ويُلاحَظُ هذا التفاوت أيضا على مستوى توفير الخدمات الصحية الانجابية (وسائل منع الحمل، واستشارات ما قبل الولادة وبعدها والولادة بمساعدة أخصائيين صحيين).
- ارتفاع نسبي في وفيات الأطفال في مرحلة قبل الولادة.
- وجود مشكلة مرتبطة بتزايد الأمراض المتنقلة عبر المياه في المناطق الريفية، حيث لا تحصل أكثر من أسرة معيشية واحدة لكل عشر أسر إلى حد الآن على مياه الشرب، ولا تتوفر لكل أسرة معيشية واحدة من كل ست أسر مرافق صرف صحي محسنة.
- أهمية التحديات التي تفرضها الصحة العقلية في حين أن هذا المجال شهد إغفالا نسبيا في الأعوام الأخيرة.
- معاناة حوالي طفل واحد لكل ستة أطفال من الوزن الزائد.
- التحول الديموغرافي الذي يكشف شيخوخة سكان تونس خلال القرن الحادي والعشرين، إذ بلغت نسبة السكان فوق 65 سنة 5 في المائة في عام 1996 ثم 10 في المائة في عام 2011. وتشير التوقعات إلى أن نسبة السكان المسنين ستبلغ 19 في المائة بحلول عام 2039. ويطرح هذا النمو الديموغرافي والأمراض المرتبطة به إشكالية التكفل بالمسنين.

ويشمل إصلاح النظام الصحي الذي تم الشروع فيه بناء على هذا التشخيص أربعة محاور ذات أولوية تعكس المطالب الأساسية للسكان والمهنيين في مجال الصحة وهي: العدالة الاجتماعية في مجال الصحة، والخدمات الجوارية ذات الجودة التي تسمح لكل المواطنين بالاستفادة من الخدمات الصحية، والإدارة الجيدة للنظام الصحي وأخيرا تطوير القطاع العام. كما يهدف هذا الاصلاح إلى تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الصحية والشعور بالانتماء لدى المهنيين.

4.4. التعليم

معدل الالتحاق بالمدارس

لعل أحد أهم الانجازات التي حققها البلد يتعلق بالتعليم، لا سيما التحاق الأطفال بالمدارس. فقد سجلت تونس تحسنا ملحوظا في صافي معدل الالتحاق بالمدارس في الطور الابتدائي بلغ 99 في المائة. وبالتالي، فإنها قد بلغت أو بالأحرى تجاوزت الحد الأدنى المستهدف أي 95 في المائة الذي كان المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس في عام 2015.

وعلاوةً على الاستثمارات المادية، وضع البلد أيضا ترسانة قانونية تسمح بالتحاق الأطفال بالمدارس على غرار إجبارية التعليم ومجانيته بالنسبة للأطفال البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و16 سنة. كما سمحت هذه التدابير بزيادة كبيرة في التحاق الفتيات بالمدارس إلى درجة تحقيق التكافؤ على مستوى التعليم الابتدائي. وقد انتقل معدل الالتحاق بالمدارس في الطور الثانوي من 90.43 في المائة في عام 2010 إلى 92.06 في المائة في عام 2012. وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي، ظل المعدل الصافي مستقرا في حدود 35 في المائة، بمعدل 41.3 في المائة للفتيات و26.29 في المائة للفتيان.

الشكل 16 : المعدل الخام للالتحاق بالمدارس

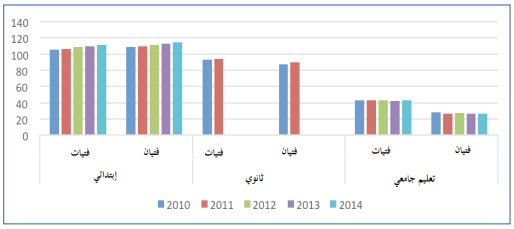

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (دليل الإحصاءات لعام *2014*) واليونسكو (الموجز القطري لعام *2016*).

في عام 2016، شرعت تونس في إصلاح عميق لنظامه التعليمي يرتكز على أربعة محاور رئيسية تتمثل في حوكمة النظام التعليمي، والعدالة، والحياة المدرسية، ومكاسب التلاميذ.

وتتمثل أهم التدابير ذات الطابع المؤسسي على وجه التحديد في ما يلي :

- إعداد مرجع وطني للنظام الأساسي للمؤسسات المدرسية.
- مراجعة النظام التأديبي المدرسي.
- وضع خطة لتطوير المدرسة الرقمية.
- وضع مرجع مهني لفائدة مديري المؤسسات ينص على وجوب حصولهم على تدريب قبل استلامهم مهام الإدارة.
- توفير تدريب مهني لجميع الأساتذة قبل استلامهم وظائفهم.

وفيما يخص التلاميذ، يُوصى بأن يقترن التعليم التحضيري الذي يعد إجباريا ومجانيا بتدابير أخرى (إعداد برنامج موحد ووضع نظام للمتابعة وإعداد مواد تعليمية ملائمة ... وما إلى ذلك). ويندرج هذا الإجراء في إطار مكافحة عدم المساواة في الفرص والرسوب المدرسي المبكر.

5.4. تقييم المساواة بين الجنسين في تونس

يتم قياس حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالمقارنة بين المجالات الرئيسية المشار إليها في الشكل حسب القطاع المبين أدناه. فهذه المجالات تتسم بأهمية حيوية في تحسين الظروف المعيشية للنساء وكذا من أجل مساهمتها في النمو المستدام والمشترك في أفريقيا.

حالة المساواة بين الجنسين

البلد: تونس

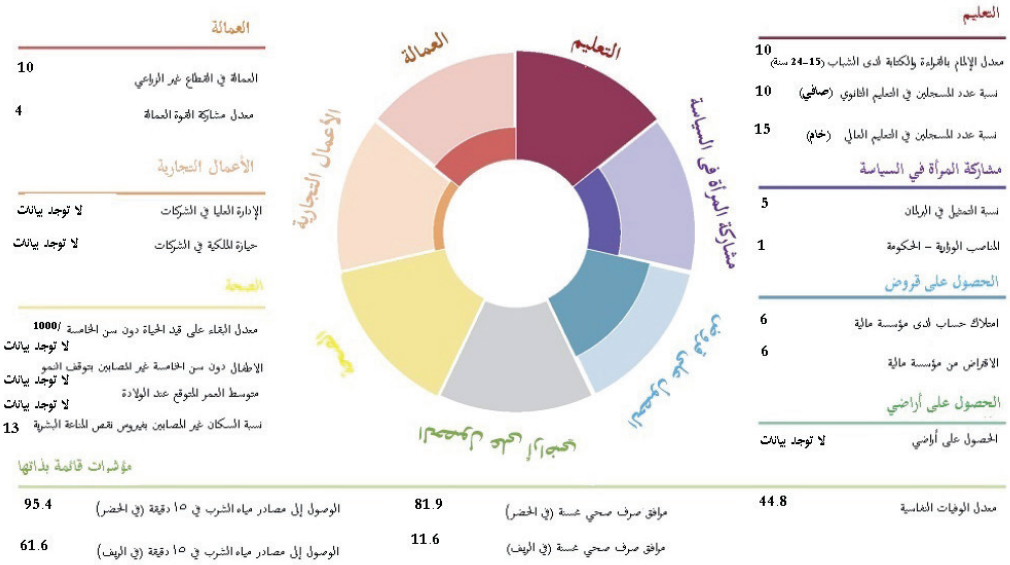

عرض البيانات وتفسيرها

بهدف قياس حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، صممت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أداة متابعة هي الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية. ويسمح هذا الدليل لواضعي السياسات بتقييم أدائهم في تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى القضاء على تهميش المرأة.

ويتم حساب العلامة على أساس البيانات المستمدة من الدليل القياسي للوضع الجنساني الذي يعتبر جزءا من الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية. ولكل مؤشر رئيسي، يُقاس الأداء كمتوسط حسابي غير مرجح مع أخذ معدل الرجال إلى النساء من قيم الرقم القياسي وضربه في 10 وتقريب الحاصل للعدد الكامل الأقرب. وتمثل الدرجة صفر أدنى مستوى للمساواة بين الجنسين، والدرجة 5 مستوى متوسطا للتكافؤ، في حين تشير الدرجة 10 إلى تكافؤ كامل. ويظهر مستوى التكافؤ الذي يفوق الدرجة 10 أن المرأة أكثر تمكينا من الرجل بغض النظر عن مستوى تطور البعد المشمول بالتقييم.

وترتكز أغلب الأرقام التي تسمح بحساب الدرجات على أحدث البيانات الوطنية المتوفرة. ورغم ذلك، لا تحوز البلدان فيما يخص بعض المؤشرات على بيانات مفصلة. وبالتالي، فإن البيانات المستعملة هي بيانات دولية وتتضمن مصادرها نتائج الدراسات الاستقصائية للمعهد الوطني للإحصاء في تونس، والدراسة الاستقصائية عن العمالة لعام 2012، والدراسة الاستقصائية عن الوفيات النفاسية لعام 2010، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات للفترة 2012-2011، وتقرير الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2016 وتقرير البنك الدولي لعام 2014.

حالة المساواة بين الجنسين

تشير الإحصاءات في تونس إلى تكافؤ بين الجنسين في مجالي التعليم والعمالة خارج القطاع الزراعي. ويدل معدل التسجيل في التعليم الثانوي ومعدل الإلمام بالكتابة والقراءة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة على تكافؤ كامل (10) بين الرجال والنساء. كما يدل المعدل الإجمالي للتسجيل في التعليم الجامعي على أن نسبة النساء تتجاوز نسبة الرجال، بما أن 60.7 في المائة من الطلاب الجامعيين نساء في حين لا يمثل الرجال سوى 39.3 في المائة منهم. ويحصل البلد على درجة 15 في مجال التكافؤ في التعليم الجامعي.

وتعد نسبة النساء اللواتي يتقلدن مناصب وزارية ضعيفة جدا (10.5 في المائة) مقارنة بنسبة الرجال (89.5 في المائة). ويبين معدل تمثيل النساء في البرلمان أن البلد قد حقق درجة تكافؤ متوسطة (5) بما أن النساء يشكّلن 31 في المائة والرجال 68.7 في المائة فيه.

كما حصلت تونس على درجة تكافؤ متوسطة (6) فيما يتعلق بالحصول على القروض وامتلاك الحسابات والاستفادة من القروض لدى المؤسسات المالية.

ومعدل الوفيات النفاسية في تونس هو الأدنى مقارنة بأغلب البلدان الأفريقية (44.8 حالة وفاة نفاسية لكل 100 ألف من المواليد الأحياء).

كما أن معدل السكان الناشطين مرتفع لدى الرجال إلى حد كبير، حيث يمثلون 70.3 في المائة من اليد العاملة في حين لا تتعدى نسبة النساء 25.8 في المائة.

5

التحديات الرئيسية : النهوض بقطاع السياحة في تونس

يرجع تاريخ الجهود الرامية إلى تطوير القطاع السياحي في تونس إلى سنوات الستينات ثم ما لبثت أن شهدت تكثيفا اعتبارا من عام 1971. ولما شهدت تلك الفترة ثورة في نموذج تطوير حركة الرحلات الجوية التجارية خارج جداول الرحلات العادية "شارتر"، بدأ منظمو الرحلات السياحية الأوروبيون في التطلع إلى إيجاد وجهات سياحية تبعد، في المتوسط، ثلاث ساعات من أغلب العواصم الأوروبية الكبرى. وجاء إنشاء شركة الطيران، "الخطوط الجوية التونسية"، ليدعم هذه الإرادة في جعل السياحة وسيلة للنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد. وبعد مرور نصف قرن من الزمن، من الصعوبة إغفال النجاح الذي تحقق إذ ارتفع عدد السياح الوافدين إلى البلد من 43110 سياح في عام 1961 إلى 641000 سائح في عام 1971 ثم إلى أكثر من 6 ملايين سائح في عام 2014. وتعد مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة الأكبر في العالم بنسبة 17 في المائة تقريبا، في حين سجلت باقي بلدان القارة متوسطا قدره 7 في المائة حسب ما ذكرته المنظمة العالمية للسياحة. ويحلل هذا الجزء الوضع الحالي للسياحة التونسية ومساهمتها في التحول الهيكلي في تونس، كما يقدم بعض التوصيات من أجل إنعاش القطاع عقب الأزمة التي عاشها البلد في الأعوام الأخيرة.

1.5. الوضع الحالي للسياحة في تونس

أضحت السياحة أحد أكبر القطاعات الاقتصادية وأكثرها دينامية في العالم، إذ بلغ معدل النمو السنوي للسياحة العالمية 3.9 في المائة بين عامي 2010 و2015. وشهدت السياحة العالمية ارتفاعا للسنة السادسة على التوالي لتسجل في عام 2015 عددا إجماليا قدره 1186 مليون سائح. وقد تأثرت هذه النتائج بثلاثة عوامل رئيسية هي: تغيّر أسعار الصرف، وتراجع أسعار النفط والمواد الأساسية الأخرى وكذا الشواغل المتزايدة المتعلقة بالسلامة والأمن في العالم.

والسياحة في تونس سياحةٌ جماعية تم تطويرها أساسا في أربع مناطق من البلد هي: تونس العاصمة-زغوان، ونابل-الحمامات، وسوسة-القيروان، وياسمين الحمامات. ويتولى تنشيط القطاع الذي أسسته الدولة التونسية وقامت

بدعمه، أطراف عديدة فاعلة هي: الدولة نفسها من خلال وزارة السياحة، لا سيما الديوان الوطني للسياحة الذي يؤدي دورا قياديا في التأطير والمراقبة، والقطاع الخاص من خلال مطوري* السياحة ومسيريها، والقطاع المالي من خلال البنك الوطني للتنمية السياحية، ومنظمو الرحلات السياحية الذين يتمركز أغلبهم في الخارج.

وكانت جل مبادرات التنمية السياحية التي سمحت بتشييد القطاع مبادرات من الدولة، أي باتباع نهج تنازلي المنحى ساهم بقوة في نجاح السياحة، غير أنه ذلك النهج أصبح رويدا رويدا موضع تشكيك من القطاع الخاص الذي أضحى يطالب بنصيبه. وفي العادة، تنتظر فدرالية أصحاب الفنادق إطلاق الدولة للمبادرات ولم تتمكن لحد الآن من التأثير الفعلي في القطاع (البنك الدولي، 2013).

والقطاع السياحي أحد أهم القطاعات التي أولتها الحكومة عناية خاصة خلال العقد الماضي نظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني. وحسب التقديرات الوطنية، تراجع عدد الوافدين الأجانب إلى تونس إلى حد كبير خلال الأعوام الأخيرة. وقُدر هذا التراجع بنسبة 25.6 في المائة في عام 2015 و2.6 في المائة في عام 2014 نتيجة للأعمال الإرهابية العديدة التي ضربت البلد. ويعود هبوط عدد الوافدين إلى تونس من الأجانب إلى تراجع سوقها من البلدان الأوروبية على غرار فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، ومن البلد المجاور لها أيضا ألا وهي ليبيا.

ويشير تحليل عائدات السياحة إلى تراجع كبير في عام 2015، فقد انخفضت العائدات السياحية التي حققت زيادة قدرها 10.7 في المائة في عام 2014، إلى ناقص 35.1 في المائة في عام 2015 (الجدول 4). كما أثر هذا الانخفاض المعتبر على عدد الوظائف التي يوفرها القطاع، فمن 79000 فرصة عمل مستحدثة في عام 2000 استطاع القطاع أن يرفع عدد فرص العمل إلى 96000 فرصة في عام 2014، أي بمتوسط نمو بلغ 1.4 في المائة سنويا.

الجدول 4 : بعض مؤشرات قطاع السياحة

	توافد السياح الأجانب (بالملايين)					التغيرات (بالنسبة المئوية)		المعدل السنوي (بالنسبة المئوية)	إيرادات السياحة الدولية (التغيرات بالنسبة المئوية)			
الوجهة	2000	2005	2010	2014	2015*	2014 / 13	2015 / 14	2005 -15*	2012 / 11	2013 / 12	2014 / 13	2015* / 14
تونس	5.1	6.4	6.9	6.1	4.5	-3.2	-25.2	2.1	30.4	1.7	10.7	-35.1
شمال أفريقيا	10.2	13.9	19.7	20.4	18.0	-1.4	-11.7	2.6	8.2	-2.1	5.2	-9.8
أفريقيا	26.2	34.8	50.4	55.3	53.5	1.1	-3.3	4.4	6.2	2.4	2.4	2.4
الشرق الأوسط	22.4	33.7	54.7	52.4	53.3	6.7	1.7	4.7	1.8	-4.6	7.4	4.3
أوروبا	386.6	453.2	489.4	580.2	607.7	2.3	4.7	3.0	1.8	4.1	4.3	3
آسيا والمحيط الهادئ	110.4	154	205.5	264.3	279.2	5.7	5.6	6.1	7.6	9.3	5.3	4
الأمريكتان	128.2	133.3	150.2	181.9	192.6	8.5	5.9	3.7	4.7	6.7	6.4	7.8
العالم	674	809	950	1134	1186	4.2	4.6	3.9	4.3	5.9	5.1	4.4

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والمنظمة العالمية للسياحة؛* أرقام مؤقتة.

2.5. تونس في المحيط السياحي المتوسطي

تتقاسم تونس مع البلدان الأخرى من المنطقة الكثير من الميزات، وهو ما يجعل هذه البلدان منافسةً طبيعة لها في مجال السياحة. وتتمثل الميزة الأولى في الانتماء إلى الحوض المتوسطي، فقد كان البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات الغربية وشهدت ضفّتاه تطور بعض أقدم الثقافات في تاريخ البشرية (العربية، البيزنطية، القرطاجية، المصرية، اليونانية، الرومانية). ومنذ القدم تقاطعت الطرق التجارية في البحر المتوسط.

وعلى غرار تونس، هناك خمسة بلدان أفريقية وخمسة بلدان آسيوية و11 بلدا أوروبيا تطل على الحوض المتوسطي، أي عدد سكان إجمالي يقدر بأكثر من 426 مليون نسمة. " وتلتقي على شواطئ البحر المتوسط ثمانية أنظمة ثقافية

ولغوية كبرى وثلاث ديانات كبرى، وبلدان متنوعة جدا من جزيرة مالطة المتناهية الصغر (360 كلم مربع) إلى الجزائر الشاسعة المساحة (2.381 مليون كلم مربع) وعدد السكان المتباين من 380000 نسمة في مالطة إلى أكثر من 67* مليون نسمة في مصر."[8] وبالرغم من كثرة الاختلافات في نمط ودرجة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تتميز هذه البلدان الإحدى والعشرون للمنطقة المتوسطية بروابط ثقافية قوية جدا، فهي تمنح ميزتين أساسيتين هما الطبيعة والثقافة. كما ينبغي أن يضاف لهما التقارب الجغرافي من أوروبا، مركز المغادرين، التي تجعل من بعض وجهاتها المنافِسةَ المباشرة لتونس بما أنها تركز على النوع نفسه من النشاط، لكن في كثير من الأحيان بميزات مؤسساتية وهياكل أساسية أكبر.

وفي عام 2015، جذبت بلدان جنوب أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، حسب المنظمة العالمية للسياحة، 225.2 مليون سائح (بزيادة قدرها 4.8 في المائة مقارنة بعام 2014) في حين سجلت بلدان شمال أفريقيا 18 مليون وافد أي بإنخفاض قدره 11.7 في المائة مقارنة بعام 2011. وفي اتجاه آخر، تأتي الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، بفضل قربها من أوروبا، في مركز الريادة بين المناطق السياحية في العالم من حيث معدل نموها السنوي منذ عام 2000.

8 أُنظر: http://geotourweb.com/nouvelle_page_34.htm.

الشكل 17 : تطور توافد السياح الأجانب في البلدان المتوسطية بين عامي 2010 و2015 (بآلاف الزوار)

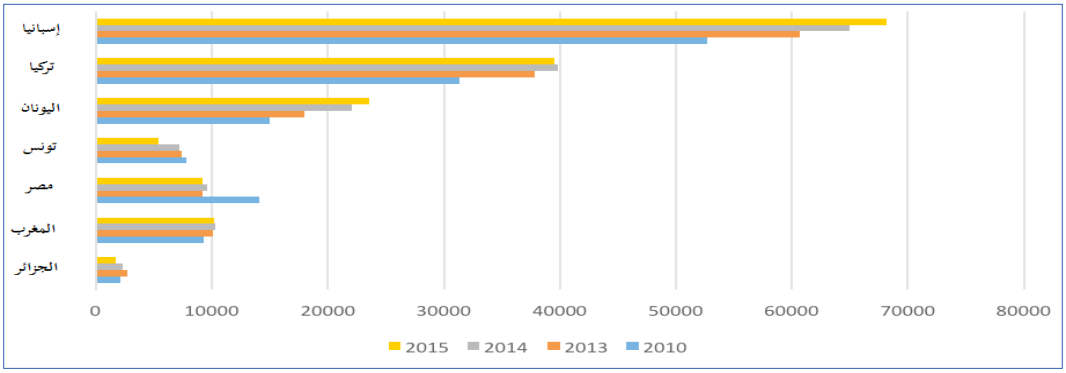

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا *(2016)* بناءً على بيانات صادرة عن المنظمة العالمية للسياحة، *2016*.

وفي مجال توافد السياح، تعد تونس إحدى أكثر الوجهات زيارةً، بالإضافة إلى منافسيها المتوسطيين الآخرين. وفي المطلق، فإن مقارنة الوافدين مع المنافسين تضع تونس في المرتبة الثالثة بين الوجهات المتوسطية في القارة الأفريقية خلف كل من المغرب ومصر ومتقدمة على الجزائر بفارق كبير.

ويوضح الشكل 17 أنه منذ عام 2010 وبمرور السنوات، تشهد منطقة شمال أفريقيا تراجعا تدريجيا في عدد الوافدين من السياح الدوليين في حين تشهد إسبانيا واليونان وتركيا زيادة في عددهم. فبين عامي 2014 و2015، سجلت تونس انخفاضا قدره 25 في المائة في عدد الوافدين، ومصر 5 في المائة والمغرب 1 في المائة والجزائر 25.7 في المائة في حين شهدت اليونان وإسبانيا خلال نفس الفترة زيادة قدرها 7 في المائة و5 في المائة على التوالي. وحطمت إسبانيا رقمها القياسي للسنة الثالثة على التوالي حيث سجلت زيادة قدرها 7 في المائة في عام 2014، وأسفرت عن عائدات بلغت قيمتها 124 مليار يورو أي ما يعادل 14 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وانطبق الشيء نفسه على اليونان التي سجلت عاما قياسيا حققت فيه 14.5 مليار يورو من العائدات. ووصل حجم حركة السياحة لصالح بلدان مثل إسبانيا واليونان (بل حتى البرتغال) إلى حد وصفته مؤسسة Econostrum [9] (2016) بأنه انتقال هائل للسياح من جنوب الضفة المتوسطية نحو شمالها.

9 انظر: http://www.econostrum.info/Le-tourisme-se-de-place-massivement-du-sud-vers-le-nord-de-la-Mediterranee_a21387.html.

الجدول 5 : إيرادات السياحة بملايين اليورو في بعض البلدان المتوسطية

	الإيرادات حسب عدد السياح في عام 2015	متغيرات الفترة 2015 / 2014 بالنسبة المئوية	الإيرادات بملايين اليورو في عام 2015	الإيرادات بملايين اليورو في عام 2014
الجزائر				258
المغرب	589.9	-14.9	6003	7056
مصر	663.6	-15.9	6065	7208
تونس	252.7	-42.6	1354	2359
اليونان	664.1	-11.9	15673	17793
تركيا	674.2	-9.9	26616	29552
إسبانيا	828.6	-13.2	56526	65111

المصدر: الديوان الوطني التونسي للسياحة.

كما شهدت عائدات السياحة تراجعا هائلا في تونس (42.6 في المائة)، وهو التراجع الأكبر مقارنة بالبلدان الأخرى التي تراوحت نسب التراجع فيها بين 9 و15 في المائة. ويعزى ذلك إلى الوضع الأمني وعوامل خارجية أخرى (الجزء 1.5).

وتذكّر هذه العقبات الظرفية بالطابع المتقلب جدا لسياسة التنمية المرتكزة على تدفقات السياح، الأمر الذي يبعث على التساؤل أيضا حول مدى قدرة السياحة على تحفيز التحول الهيكلي في تونس.

3.5. السياحة : كمصدر تحول هيكلي في تونس

لطالما مثّلت الخدمات بالنسبة لتونس قطاعا له أهمية كبيرة في مجال القيمة المضافة. وتزامن إطلاق القطاع السياحي في عام 1971 مع بداية الصعود التدريجي لحصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي التي انتقلت من 23 في المائة في عام 1971 إلى 38.42 في المائة في عام 1985 ثم استقرت في حدود معدل بلغ 30 في المائة في الأعوام التي تلت. أما حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي فقد بدأت في الصعود في عام 1984 (38.42 في المائة) لتبلغ 61.9 في المائة في عام 2014. وعليه، شهدت الخدمات صعودا تدريجيا في الناتج المحلي الإجمالي التونسي مدفوعا بالقطاع السياحي الذي عرف زيادة ثابتة خلال نفس الفترة. وقد حدث كذلك حتى في ظل التراجع التدريجي لحصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتفع عدد الوافدين الذي كان 43110 وافد في عام 1961 إلى 641000 وافد في عام 1971 ثم إلى أكثر من 6 ملايين وافد في عام 2014.

الشكل 18 : القيم المضافة القطاعية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

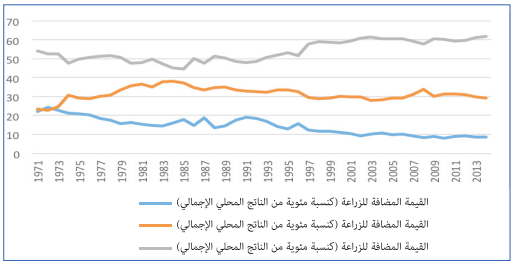

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، بيانات وطنية.

وعليه، فقد ساهم القطاع السياحي بشكل تدريجي في تغيير هيكل الاقتصاد التونسي بتأثير هام على النمو والعمالة.

وتؤكد بيانات حديثة نوعا ما [10] هذا التأثير التدريجي للسياحة على الاقتصاد التونسي. وبالفعل، ففي عام 2016، مثّل قطاع السياحة 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ووفّر 340 ألف فرصة عمل من بينها 85 ألف فرصة عمل مباشرة أي ما يعادل 11.5 في المائة من السكان النشطين. وكانت حصة الأسد لصالح العمالة الموسمية. وفي عام 2007، استقبلت تونس أكثر من 6.7 ملايين سائح أغلبهم من فرنسا وليبيا. كما بلغت عائدات السياحة 3.05 مليارات دينار (1.7 مليار يورو). وبالمقارنة مع عام 2006، زاد عدد السياح بنسبة 3.2 في المائة كما ارتفعت العائدات بنسبة 8 في المائة بالدينار (3 في المائة باليورو)؛ وبلغ عدد الليالي 37.4 مليون ليلة بمعدل متوسط لشَغل الفنادق قدره 51.6 في المائة. وفي عام 2008، استقبلت تونس أكثر من

10 مأخوذة من الموقع http://geotourweb.com ونشرها في عام 2015 مدير معهد الدرسات العليا بتونس، رحموني.

999 048 7 سائحا (بعائدات قدرها 3.2 مليارات دينار). ولم يتصدر السياح الفرنسيون القائمة حيث بلغ عددهم 255 395 1 سائحا (+4.5 في المائة) واحتلوا بذلك المرتبة الثانية. وزادت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني بنسبة 6 في المائة و12 في المائة من الإيرادات الجارية. كما أنها مثلت 14 في المائة من صادرات السلع والخدمات وتوظف 400 482 شخص (فرص عمل مباشرة وغير مباشرة). وحسب تقديرات المجلس العالمي للسياحة والسفر[11]، سيبلغ عدد العمال في القطاع حوالي 530 ألف عامل بحلول عام 2024.

وإذا كانت أغلبية فرص العمل تشمل الفنادق ووكالات السفر وشركات الطيران وخدمات أخرى لنقل المسافرين، توجد قطاعات أخرى مرتبطة جدا بالسياحة على غرار المطاعم والصناعة الترفيهية. كما توجد صلة مميزة بين السياحة والزراعة، فالقطاع مستهلك هام للمنتجات النباتية ومنتجات الصيد البحري وحتى الزيتون وزيت الزيتون. وتدعم السياحة أيضا الصناعات التقليدية حيث تعد أول مستهلك لمنتجاتها.

ومع ذلك، فالصعوبات التي تواجهها السياحة التونسية أقدم مما تبدو عليه (انظر الشكلين 19 و20). وتبين البيانات أدناه مشاكل هيكلية أكبر هي :

الشكل *19* : قدرة الاستيعاب الفندقية (على اليمين) ونسبة شغل الفنادق (الفترة *2000* - *2015*)

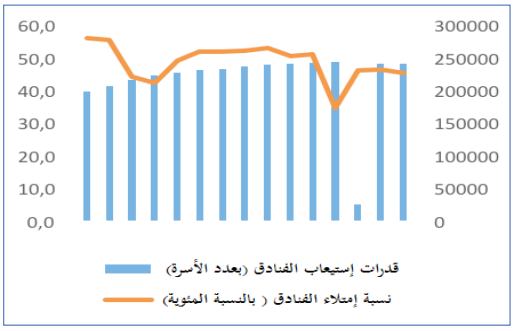

الشكل *20* : توافد السياح الأوروبيين إلى تونس (الفترة *2002* - *2014*)

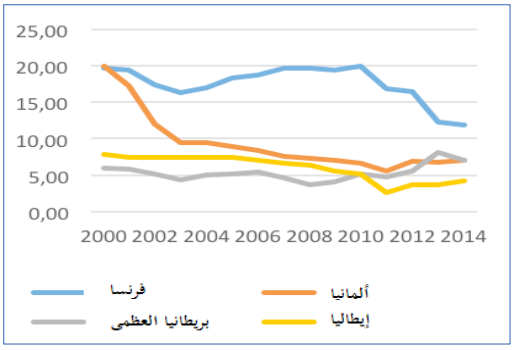

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، مستمدة من بيانات وطنية.

'1' زيادة تدريجية للقدرات في حين أن معدلات شغل الفنادق ثابتة أو في حالة انخفاض (الشكل 19) ؛

11 المجلس العالمي للسياحة والسفر، 2014، مقتبسة في جريدة لوفيغارو.

‘2 ’ تراجع تدريجي للوافدين القادمين من المخزون التقليدي (الشكل 20) المتمثل في أوروبا، يعود تاريخه إلى الفترة التي سبقت تصاعد الأزمات الأمنية. فخلال ستة أعوام (2009 – 2015)، تراجع توافد السياح بنسبة 66 في المائة. وفي حين كانت أوروبا بمثابة السوق التقليدية لتونس، انخفض عدد السياح الأوروبيين في عام 2015 إلى 1.3 مليون سائح أي بنسبة 54 في المائة مقارنة بعام 2014 الذي بلغ عدد الوافدين خلاله 2.8 مليون سائح. ويعدّ هذا الانحفاض أكثر حدة مقارنة مع عام 2010، وهو العام المرجعي للسياحة التونسية حسب بيانات الديوان التونسي للسياحة، حيث بلغ عدد السياح خلاله 3.8 ملايين سائح. وفي عام 2015، كانت كل المؤشرات سلبية: انخفاض عدد الليالي (ناقص 50 في المائة) والعائدات (ناقص 45 في المائة) ومعدل شغل الفنادق (ناقص 30 في المائة) وإغلاق الفنادق (234 فندقا بإجمالي 100000 سرير) وكذا ‘‘خسائر كبيرة تكبدها 350 ألف عامل بقطاع الصناعات التقليدية أحيلوا على البطالة’.

‘3 ’ تزايد المنافسة مع الوجهات الجديدة التي رغم عدم امتلاكها ميزة القرب الجغرافي إلا أنها تستطيع جذب عدد متزايد من السياح على غرار جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

‘4 ’ سيطرة الصبغة الموسمية على النشاط السياحي الحالي (40 في المائة من الأنشطة السياحية تتركز في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر).

وزيادة على هذه العوامل، يشير خبراء السياحة إلى ضعف تطوير أنشطة السياحة ‘‘البديلة’’ (السياحة البيئية والسياحة الزراعية)، والنمو البطيء والمتردد وغالبا ذو التنسيق السيئ للمنتجات السياحية الجديدة، وخاصة مديونية الفنادق التي سجلت في عام 2015 تراكما للديون بلغ 4 مليارات من الدنانير التونسية.

وفي عام 2015، بذلت السلطات جهودا لدعم وإنعاش القطاع، إذ تم اتخذت وزارة السياحة تدابير استعجالية تهدف أغلبها لتقديم الدعم المباشر للهياكل السياحية. وعليه، تقرر أيضا تزويد هذا القطاع بقروض استثنائية (يتم تسديدها خلال 7 سنوات) من أجل تمويل أنشطتها لعامي 2015 و2016. ويمكن تأجيل سداد هذه القروض أو إعادة جدولتها؛ ونفس الأمر بالنسبة للذمم الضريبية للمؤسسات السياحية وكذا تلك المتعاقد عليها لدى شركات الغاز والكهرباء والمياه.

كما التزمت الوزارة المكلفة بالسياحة بمنح تغطية اجتماعية مكفولة من الدولة للعاملين لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد وكذا تخصيص منحة شهرية قدرها 200 دينار تونسي (90 يورو) للذين يتعرضون لبطالة تقنية. وتستهدف تدابيرُ أخرى أُعلنت السياحَ بطريقة مباشرة على غرار إلغاء الرسم الضريبي بقيمة 30 دينار تونسي المفروض على الأجانب الذين يغادرون التراب التونسي، ومنح تخفيضات في أسعار تذاكر السفر للتونسيين المقيمين في الخارج وتسهيل منح التأشيرات للمستثمرين القادمين من الصين، والهند، وإيران والأردن.

ويؤكد الخبراء أن أحد مفاتيح نجاح السياحة التونسية يكمن فعلا في تطوير النقل الجوي، لا سيما تكثيف حركة الرحلات الجوية المستأجرة غير المنتظمة (شارتر)، خاصة منذ 1985. وهو الأمر الذي تم تسهيله من خلال وضع هياكل أساسية متلائمة مع البرنامج الكبير لبناء الفنادق للعقد 1970 1980-. وقد اضطرت الدولة التونسية إلى وضع برنامج لتجهيز المطارات بمختلف مناطق البلاد (تونس العاصمة في عام 1962، والمنستير في عام 1968، وجربة في عام 1964 ثم صفاقس في عام 1978، وتوزر في عام 1978، وقابس في عام 1978 وطبرقة في عام 1992).

وعليه، فإن هذه الصعوبات تدفع الحكومة إلى تنفيذ تدابير تتجاوز كونها مجرد خطوات ظرفية. فبذل جهود مهيكلة يفرض نفسه على تونس لكي تواصل النفقات التي التزمت بها مسبقا في تنمية الهياكل الأساسية الداعمة لحصد نتائجها المثمرة.

4.5. نحو تجديد سياحي يفضي إلى التحول : ضرورة العمل طويل المدى

لعل إحدى الخصائص الأساسية للسياحة التونسية تتمثل في كونها سياحة تسمى " سياحة حزمة السفر"حيث إن 80 في المائة من السياح الدوليين يفِدون في مجموعات. ويمكن القول إن منظّمي الرحلات السياحية الذي يتمركز أغلبهم في أوروبا، يملكون جزءا هاما من مفاتيح إنجاح الاستدامة على المدى الطويل للاستثمارات السياحية في تونس. وعليه، يشكل هذا عاملَ خطر على استثمارات الدعم التي تنجزها الحكومة التونسية.

فعلى سبيل المثال، في عام 2015، ضاعفت الحكومة جهودها لطمأنة المجتمع الدولي بشأن الوضع الأمني، إلا أن أهم منظمي الرحلات السياحية ألغوا الوجهة التونسية من عروضهم، مقوضين بذلك عوامل النجاح ومروجين لصورة سلبية في أوساط المسافرين الأفراد. وبالتالي، فإن مواصلة سياسة الترويج لتونس في الأسواق الجديدة تعد ضرورة مستعجلة. كما أنها ستسمح بالحد من التبعية للأسواق الأوروبية التي كانت مهمة للغاية إلى حد ما في إجمالي صادرات البلد.

وإضافة إلى تنويع الأسواق، ينبغي أيضا للبلد التعجيل بتنويع المنتجات الذي لا يزال ضعيفا رغم الجهود التي يبذلها المتعاملون بغرض توفير منتجات جديدة لزبائنهم مثل السياحة الطبية وسياحة الغولف والسياحة الصحراوية. وأصبحت تونس الوجهة الثانية عالميا في مجال العلاج بمياه البحر (خلف فرنسا) بعدد بلغ 250 ألف متداو في السنة من بينهم 50 في المائة من الأوروبيين، ولكن قدرات الاستقبال تسمح باستيعاب المزيد. وتشهد السياحة الطبية بصفة عامة إزدهارا في تونس، فحسب موقع "جيوسياحة" لعام 2015، فقد انتقل عدد المرضى الأجانب الذين يتوافدون للرعاية الطبية والنقاهة في الفنادق من 50 ألف مريض في عام 2004 إلى أكثر من 150 ألف مريض في عام 2007. وينتمي حوالي 70 في المائة منهم لمنطقة المغرب العربي الأخرى، و12 في المائة منهم لأوروبا[12]. ومن المؤكد

12 كل مريض ينفق في المتوسط 4000 يورو أسبوعيا مقابل 300 يورو فقط للسائح العادي. وتكلف عملية جراحية على القلب المفتوح نصف ما تكلفه في أوروبا أي 10000 دينار تونسي (5500 يورو).

أن الإحصاءات عن أفريقيا جنوب الصحراء غير متوفرة، ولكن يبدو جليا أن تونس أصبحت، رفقة المغرب، أكثر فأكثر وجهة للسياحة الطبية للمرضى القادمين من هذا الجانب من القارة. وعليه، تبرز أهمية السياحة الطبية في استراتيجية تنويع المنتجات التي ستعزز التنويع الجغرافي. وخلافا للبلدان المنافسة على غرار تايلند أو الهند، توفر تونس امتياز القرب من أوروبا وأفريقيا ولكن خصوصا عرضها لأسعار تقل بما بين 40 إلى 70 في المائة من الأسعار المطبقة في أوروبا. وتندرج بعض أنشطة الحكومة بوضوح ضمن عملية تطوير هذا المنتج. ويمكن أن نذكر الإعفاء الضريبي، منذ عام 2005، لخدمات الرعاية الموجهة للأجانب بقيمة 6 في المائة، وهو معدل الرسم على القيمة المضافة المطبق على هذا النوع من الخدمات.

ويجري أيضا تطوير سياحة الغولف التي تمثل مجالا ذا قيمة مضافة عالية. والحال ذاتها تنطبق على السياحة الصحراوية التي يتم تطويرها تدريجيا في جنوب البلاد.

وأعد القائمون على "المخطط الأزرق" ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست سيناريوهات عديدية لتطوير السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2025. وتشير هذه التقديرات إلى أن عدد الوافدين إلى 21 بلدا متوسطيا قد يبلغ 379 إلى 578 مليون سائح في عام 2025. وعليه، توجد آفاق لموارد يمكن حشدها وفرص لتحفيز التحول الهيكلي في البلد. وتشكّل الرؤية ثلاثة زائد واحد (3+1) التي تطبقها الحكومة التونسية وتعتمد على أربعة محاور رئيسية هي تنويع العرض والجودة والتدريب والعلامات التجارية والتسويق وتحديث القطاع، مرحلةً هامة، ولكن يبدو أنها لا تستجيب بعد تماما لمتطلبات الفاعلين الرئيسيين، لاسيما القطاع الخاص الذي يعتبر إدارة المديونية الكبيرة للفنادق أكبر أولوياته.

6

الموجز القطري لتونس : تقييم جودة البيانات الوطنية

النمو الديمغرافي	القيمة	التقييم
السكان (بالملايين)	(2014) 10 983	1
الأطفال (0 - 14 سنة)	(2014) 2 611	1
الكبار (15 - 64 سنة)	(2014) 7 510	1
الأشخاص من 65 سنة فما فوق	(2014) 861	1
سكان البلديات (في المائة)	(2014) 67.7	1

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	(2014) 74.9	1
معدل الوفيات الإجمالي (في كل 1000 نسمة)	(2015) 5.9	1
معدل الولادات الإجمالي (في كل 1000 نسمة)		

النتائج الرئيسية للاقتصاد الكلي والقطاعات	القيمة	التقييم
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (في المائة)	*(2016) 1.5	1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير التونسية)	(2015) 8 176	1
معدل التضخم (في المائة)	(2015) 4.9	2
الميزان الجاري (بملايين الدنانير التونسية)	*(2015) 7 552 -	2

الاتجاهات الاقتصادية ومؤشرات الأداء	القيمة	التقييم
تدفق الاستثمارات المباشرة الخارجية (بملايين الدنانير التونسية)	7 965 (2015)	3
مجموع الصادرات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	29 146 (2016)	1
مجموع الواردات (بملايين الدولارات الأمريكية)	41 766 (2016)	1

التعليم والعمالة	القيمة	التقييم
معدل الإلمام بالكتابة والقراءة لدى من هم في سن 15-24 سنة (في المائة)	97.4 (2015)	1
المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية (في المائة)	98.6 (2013/2014)	4
نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني (في المائة)	15.2 (2015)	1
معدل البطالة (في المائة)	15.2 (2015)	1
معدل البطالة لدى الشباب (في المائة)	35.0 (2015)	1

الصحة	القيمة	التقييم
معدل الوفيات دون سن الخامسة (في كل 1000 مولود حي)	14.1 (2015)	1
معدل الوفيات النفاسية (في كل 1000 مولود حي)	44.8 (2014)	1
انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة (في المائة)	2.1 (2014)	1
معدل وفيات الأطفال (في كل 1000 مولود حي)	15.3 (2015)	1

دليل رموز مصادر البيانات

1 - المعهد الوطني للإحصاء
2 - البنك المركزي التونسي
3 - وكالة الترويج للاستثمار الخارجي «فيبا-تونس»
4 - وزارة التربية

* بيانات مؤقتة

7

المراجع

Banque centrale de Tunisie, 2016, Rapport annuel, Tunis, Tunisie.

البنك الدولي (2016)، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2016.

البنك الدولي، « Tourism in Africa: Harnessing Tourism for Growth and Improved Liveliho- od”، 2013.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، الرباط، (2013)، ”التنويع والتطوير كأداة للتحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا“.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، (2014)، تقرير عن تطوير اقتصادات منطقة شمال أفريقيا.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2015)، تقرير «تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، 2015“.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2016، تقرير حول الاستثمار في العالم، جنيف.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2015)، Approaches to evaluating forecast performance: techni- cal review - August 2015.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا،Jackson et al (2015), Analyse de la filière oléicole

المنظمة العالمية للسياحة (2016)، Le baromètre du tourisme mondial.

المعهد الوطني للإحصاء (2016)، Note Annexe Commerce extérieur, 2015.

”Analyse de l’impact des subventions alimentaires et des programmes d’assistance so- ciale sur la population pauvre et vulnerable“ (المعهد الوطني للإحصاء/مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية حزيران/يونيه، 2013).

المعهد الوطني للإحصاء (2016)، نشرية «التشغيل والبطالة» (الثلاثي الثالث، 2016) حول نتائج الدراسة الوطنية المتعلقة بالسكان والبطالة.

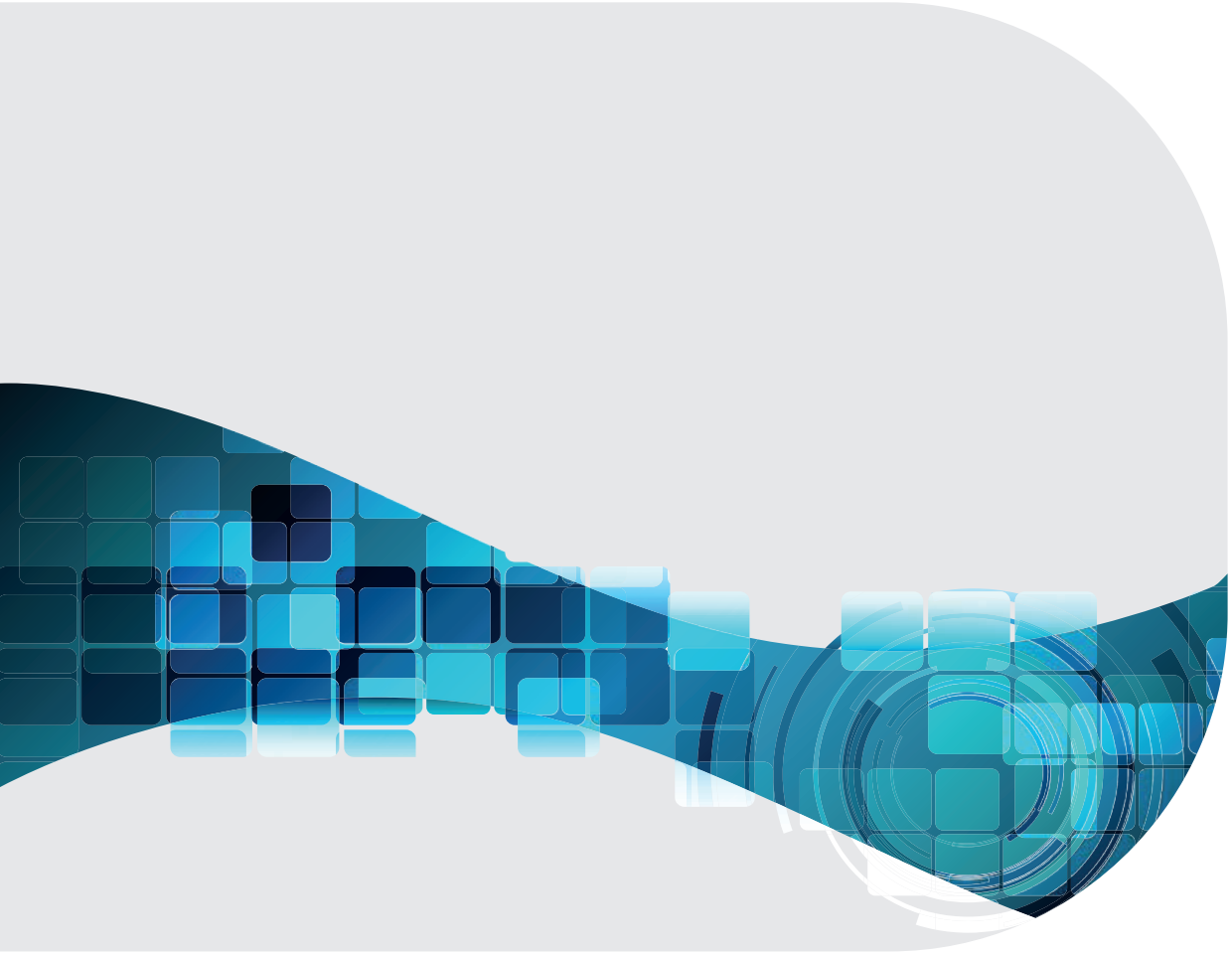

ISBN 978-99944-70-25-9

UNECA.ORG

تم الطبع في أديس أبابا (إثيوبيا) من طرف مجموعة
الطباعة والنشر للجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2004 : ISO 14001